الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الإقتصاد

عنوان المـــــــذكرة:

دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- إيمان بورمة

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بلارو علي

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د. أوضايفة حدة	أستاذة محاضرة أ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
د. بلارو علي	أستاذ محاضر. أ	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
أ.بوعفار أمال	أستاذة مساعدة .أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى نبع الحنان وكل الحنان إلى من تفرح لفرحي وتحزن لحزني

إلى بر الأمان أمي العزيزة

إلى الذي يحترق من أجل أن ينير لي درب الحياة إلى أبي

إلى الذي كان يزيد في عزيمتي وقوتي إلى العزيز على قلبي"شمس الدين"

إلى إخواني حفظهم الله

إلى كل الأحباب والأصدقاء خاصة سلمى، إيمان، ريمة

وإلى الذين جمعتني بهم أيام الدراسة بدون استثناء بجامعة سكيكدة

وإلى كل من حواهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي لهم ثمرة جهدي هذا.

إيمان

شكر و عرفان

الحمد لله القائل «لئن شكرتم لأزيدنكم»

الحمد لله الذي وفقنا وأمدنا العزيمة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع

أول الشكر هو لرب العالمين الذي وهبني العقل وحسن التدبير والتوكيل

جزيل الشكر

إلى الأستاذ الدكتور "بلا رو علي" الذي كان له الفضل في إنجاز وإتمام هذا العمل

بفضل إرشاداته ونصائحه القيمة كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في

هذا العمل من قريب أو بعيد، ونسأل الله العظيم أن يجزي الجميع

خير الجزاء وأن يوفقنا ويثبتنا على الخير والعطاء

وإنه نعم المولى ونعم النصير.

الملخص:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والإتجاه إلى تكوين تكتلات إقتصادية. ولقد كانت الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها، ورغم المحاولات العديدة إلا أنها اصطدمت بعوائق وانعكاسات حالت دون الوصول إلى التكامل الإقتصادي وجاءت هذه الدراسة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه الإستثمارات العربية البينية ومدى مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الإقتصادي العربي. ويؤدي تنشيط الإستثمار العربي البيني إلى إقامة تعاون إقتصادي عربي مشترك يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات الدول العربية، وتكون فيما بعد البداية الممكنة لبناء تكامل اقتصادي عربي فعال له مكانته ضمن التكتلات الإقتصادية الدولية الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الإقتصادي العربي –الإستثمارات العربية البينية– تنمية إقتصادية.

Résumé

La réalité, qui été produit à la fin du XXe siècle a imposé sur les différents pays de penser et de direction à la formation de blocs économiques, et ce sont les pays arabes ont été parmi les premiers groupements régionaux qui ont tenté de réaliser l'intégration économique entre eux, et malgré de nombreuses tentatives, ils ont rencontré des obstacles et les répercussions qui ont empêché l'accès à l'intégration économique. cette étude vive à examiner le rôle principal joué par les investissements interarabes et l'entendue de leur contribution à la promotion de la voie de l'intégration économique arabe , la revitalisation de l'investissement interarabes conduit a la mise en place d'une coopération économique arabe commune qui fonctionne pour réaliser le développement des économies des pays arabes , et plus tard être le début possible effective au sein des grands blocs économique internationaux.

Mots clés :

Intégration économique, l'investissement interarabes – développent économique.

الفهرس

الملخص: ..

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: 5

الإطار النظري للإستثمارات والتكامل الإقتصادي. 5

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية الإستثمارات والتكامل الإقتصادي 7

المطلب الأول: ماهية الاستثمارات 7

الفرع الأول: تعريف الإستثمار وأنواعه:..... 7

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه:..... 9

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: 12

الفرع الرابع: العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته: 14

الفرع الخامس: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأنواعه:..... 16

الفرع السادس: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:..... 17

الفرع السابع: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر:..... 19

المطلب الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي 20

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي:..... 20

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي:..... 21

الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي: 22

الفرع الرابع: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي:..... 24

الفرع الخامس: أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي: 26

الفرع السادس: شروط نجاح التكتلات الإقليمية:..... 27

المطلب الثالث: علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمارات الأجنبية: 29

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة: 30

المطلب الأول: الدراسات السابقة: 30

المطلب الثاني: القيمة المضافة: 32

خلاصة الفصل:..... 33

الفصل الثاني: 34

مدى مساهمة الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي..... 34

تمهيد 35

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي العربي وواقع الإستثمارات العربية البينية: 36

المطلب الأول: التكامل الإقتصادي العربي:..... 36

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:..... 36

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي: 37

الفرع الثالث: مسار التكامل الاقتصادي العربي:..... 39

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية: 42
الفرع الأول: مفهوم وأهمية الاستثمارات العربية البينية:..... 42
الفرع الثاني: تطور الاستثمارات العربية البينية: 43
الفرع الثالث: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية المباشرة:..... 43
المبحث الثاني: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية و دورها في تفعيل التكامل..... 45
المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الدول العربية: 45
الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية:..... 45
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية: 47
الفرع الثالث: التدفقات الاستثمارية البينية المباشرة من واقع البيانات الرسمية للدول العربية:..... 49
الفرع الرابع: ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2015..... 53
المطلب الثاني: دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي: 57
الفرع الأول: الخصائص الهيكلية والإقتصادية للدول العربية: 57
الفرع الثاني: أسباب ضعف الإستثمارات العربية البينية ومقترحات تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها في المنطقة العربية. 58
الفرع الثالث: مناخ الإستثمار و جهود الدول العربية في مجال تحسينه:..... 61
الفرع الرابع: آليات تنشيط الإستثمارات العربية البينية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي: 63
خلاصة الفصل الثاني..... 65
خاتمة 66
مراجع 66

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01:	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (2015/2014)	42
02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2014و2015	44
03	تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى 5 دول عربية بالمليون دولار سنة 2015.	45
04	ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (مؤشر القيمة ومتوسط الترتيب) سنة 2015.	50
05	أداء المجموعات العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2015.	51
06	أداء مجموعات الدول العربية في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2015.	52

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى 5 دول عربية لعام 2015.	46
02	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية الواردة إلى 5 دول عربية لعام 2015.	47
03	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات حسب الدول المستقبلة ما بين عام 2003 وأفريل 2016)	48
04	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وأفريل 2016.	49

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحي جميعها بالانقلاب على النظام الاقتصادي السائد، الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة، دعت إلى ضرورة التخلص من سياسته وبالتالي التخلي عنه، وفي ظل هدا المجال ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة، المال، والتجارة نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات أمام هذه الظروف، أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا، وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن التعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات والخسائر التي تكبدها تلك الدول.

فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية واقتراب المناخات، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية وتكاملها يجعلها تحوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل فكل الشروط التي تتوفر عليها الدول العربية جعلها بؤرة مستقطبة لعدد هائل من الاستثمارات، إلا أن غياب التنظيم الجيد والتخطيط المنسق آل دون بناء وطن عربي موحد واستغلال هذه الاستثمارات فاحتلال موقع استراتيجي مهم بين التكتلات الإقليمية، كان ولا يزال من بين اهتمامات الدول العربية.

وإذا تمعنا ودققنا جيدا في هذا الوضع الذي تعيشه الدول العربية في عالم يشهد موجة من التكتلات نجده وضعا اقتصاديا غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية من بينها خاصة عدم استغلالها الأمثل للاستثمار البيني الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وتعزيز القطاعات الإنتاجية العربية ورفع مستوى إنتاجها وخلق صناعات جديدة في الدول العربية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في زيادة التلاحم والتشابك بين الاقتصاديات العربية لتسهيل عملية دمجها وتعزيز مسيرة تكاملها، لذلك فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تسهيل حركة الاستثمارات العربية البينية كواحدة من أهم أدوات التكامل الاقتصادي هو أمر تفرضه متغيرات الوضع الدولي التي تدفع التجمعات الإقليمية إلى التكتل حفاظا على مصالحها في مواجهة تيارات العولمة.

إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الآتي:

- ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية وما مدى مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

- كيف ساهمت الدول العربية في تشجيع استثماراتها؟
- هل يعتبر الاستثمار العربي البيني إحدى الأدوات المناسبة لتعزيز مسار التكامل العربي؟

– ما هو حجم الاستثمارات العربية البينية وما هي الأسباب التي أعاقت رفع مستواها وجهود الدول العربية المبذولة لأجله؟

فرضيات البحث:

ولمعالجة إشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة، والتي تبقى قابلة للاختبار والمناقشة.

- تفعيل البنية التحتية قد يساهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال مصداقية القوانين المتعامل بها.
- أخفقت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب تماثل اقتصادياتها.
- إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيها بين الدول العربية قد يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار.
- هناك عدة جهود عربية بدلت لأجل تنمية الاستثمارات البينية ورغم ذلك يبقى حجمها ضعيف، إذ واجهت تنميتها عدة معوقات حالت دون ذلك.
- الاستثمارات العربية البينية أداة لتحقيق التكامل، باعتبارها أن الاستثمارات عبارة عن انتقال عناصر الإنتاج من بلد يملك ميزة نسبية لآخر يفتقر إليها وهو ما يحقق التكامل بينهما.

أهداف البحث:

من هذا المنطلق، فإننا نهدف من خلال بحثنا هذا إلى معاينة واقع الاستثمار العربي البيني ومدى مساهمته في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي.

أهمية البحث:

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية، حيث تساهم في تحقيق التكامل كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم.
- يعتبر موضوع البحث ضمن المحاور الكبرى، إدارة أعمال التجار الدولية التي عنيت بالدراسة والاهتمام.

حدود البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد الدراسة التي تمثلت في اقتصار بحثنا على دراسة الاستثمار العربي البيني دون التطرق إلى

الاستثمار في الأسواق المالية العربية. فبالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس جميع الدول العربية باستثناء تلك الدول التي لم تتوفر عنها إحصاءات، في حين اقتصر الإطار الزماني على الفترة الزمنية من 2014-2015.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة المستخدمة:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات الدول العربية والتحليلي في تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

الصعوبات التي تلقاها الباحث:

واجهنا عراقيل ومشاكل عديدة في سبيل إعداد هذا البحث، نوردها قصد لفت أنظار المسؤولين من أجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصير الباحثين، من أجل التعامل مع مثل هذه العقبات، ويمكن إبراز أهمها في ما يلي:

- انعدام المراجع المتخصصة في الموضوع ونقص في التي لها علاقة بالموضوع.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان في نفس المراجع.

هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين ، الفصل الأول يحتوي على مبحثين كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمارات والتكامل الإقتصادي.

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الإستثمارات والتكامل الإقتصادي الذي بدوره قسمناه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: ماهية الإستثمارات والذي يحتوي بدوره على سبعة فروع، أولا قمنا بالتطرق إلى تعريف الإستثمار بشكل عام وأنواعه ثم تخصصنا في تعريف الإستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والغير مباشر وأشكاله ومزايا وعيوب كل منهما والعوامل المحفزة لجدب كل من الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى ماهية التكامل الإقتصادي ثم مراحله وأهدافه ثم مزاياه وتكاليفه ثم أهميته وضرورته وأخيرا شروط نجاح التكتلات الإقليمية، وفي المطلب الثالث تناولنا فيه العلاقة بين التكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل مختصر.

أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع في المطلب الأول والقيمة المضافة في المطلب الثاني.

الفصل الثاني مدى مساهمة الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي حيث قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التكامل الإقتصادي العربي واقع الإستثمارات العربية البينية الذي بدوره قسمناه إلى مطلبين الأول بعنوان التكامل الإقتصادي العربي ويحتوي على ثلاث فروع أولا مفهوم التكامل

الإقتصادي العربي، مقوماته ثم مساره والمطلب الثاني بعنوان واقع الإستثمارات العربية البينية يحتوي على ثلاث فروع أولا مفهوم وأهمية الإستثمارات العربية البينية ثم تطورها، أخيرا أسباب تناميها.

أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ودورها في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي الذي بدوره قسمناه إلى مطلبين الأول بعنوان تدفقات الإستثمارات الأجنبية من وإلى الدول العربية ويحتوي على أربع فروع، تدفقاتها الواردة ثم تدفقاتها الصادرة من الدول العربية ثم تدفقاتها من واقع البيانات الرسمية إلى الدول العربية وأخيرا ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار سنة 2015 والمطلب الثاني بعنوان دور الإستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل افقتصادي العربي ويحتوي على أربع فروع، الخصائص الهيكلية والإقتصادية للدول العربية ثم أسباب ضعف الإستثمارات العربية البينية ومقترحات لتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربي واستثمارها في المنطقة العربية ثم مناخ الإستثمار وجهود الدول العربية في مجال تجسيده، أخيرا آليات تنشيط الإستثمارات العربية البينية لتحقيق التكامل العربي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمارات والتكامل الإقتصادي.

تمهيد:

يعتبر الإستثمار الدافع والمحرك الساسي للنمو الإقتصادي لأي دولة فهو متعلق وبدون شك بمختلف العوامل الإقتصادية التي يتأثر بها ويؤثر فيها، كما أنه يحمل معه خصائص الإقتصاد النابعة منه ونظرا لأهميته، أصبحث كفاءة النظام الإقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جدب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة و سعيا لجدب هذه الإستثمارات الأجنبية لخدمة التنمية تقوم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات والإمتيازات، أملا في الحصول على مزيد من الإستثمارات كما أن أهم ما ميز العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة نمو التكتلات الإقتصادية والإقليمية وغير الإقليمية التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا و سياسيا وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية وأصبح موضوع التكامل الإقتصادي يستحوذ على اهتمامات العديد من الدول كوسيلة لمواجهة المشكلات الإقتصادية والسياسية ولذا أصبح التوجه نحو التكتل والإندماج في النظام اقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا فإن إقامة وتفعيل هذه التكتلات يعدان بالنسبة للبلدان النامية علة وجه الخصوص، مطلبا استراتيجيا ملحا، إن أرادت البقاء ومواجهة تحديات العالم الجديد.

و من أجل التعرف على الإستثمارات والتكامل الإقتصادي ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الإستثمارات والتكامل الإقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

ثم قمنا بتقسيم المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهية الإستثمارات البينية.

المطلب الثاني: ماهية التكامل الإقتصادي.

المطلب الثالث: الإطار علاقة التكامل الإقتصادي للإستثمارات الأجنبية.

المبحث الأول: ماهية الإستثمارات والتكامل الإقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الاستثمارات في المطلب الأول وماهية التكامل الاقتصادي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية الاستثمارات

يعتبر الإستثمار من العناصر الرئيسة في أي نظام إقتصادي لزيادة رأس المال وتحقيق الرفاهية لهذا تعددت المفاهيم، سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الإستثمارات حيث سنقسمه إلى سبعة فروع كالآتي:

الفرع الأول: تعريف الإستثمار وأنواعه:

أولا: تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي على أنه: الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة.[1]

وقد يعرف على أنه: استخدام الأصول الحاضرة للحصول على دخل مستقبلي في صور مختلفة.[2]

كما يعرف أنه: شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لاستخدامها في إنتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة.[3]

وقد عرّف بأنه: ذلك الجزء الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية ويأخذ شكل معدات إنتاجية وإنشاءات جديدة وتغير في المخزون.[4]ويمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد. وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان. وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الحاجيات.[5]

كما عرفه البعض بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[6]

ومن هنا نستطيع أن نعرف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل.

---

[1] المنعم السيد علي، "مدخل في علم الاقتصاد"، مبادئ الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، ص 21.

[2] خزعل البرماني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، بغداد 1978، ص 185-191.

[3] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مكتبة العربي الحديث، الاسكندرية، سنة 1988، الطبعة الأولى، ص 12.

[4] عبد السلام الادريسي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، بغداد 1985، ص 249.

[5] د. مروان شموط و د. كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر 2008، ص 06.

[6] حسين عمر، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الثانية 1978، ص 158.

ثانيا: أنواع الاستثمار:

وبعد أن عرضنا الاستثمار بشكل عام لابد من تحديد أنواع الاستثمار وتعريفها كما يلي:

فيمكن أن يكون الإستثمار خاص أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الحكومات) حيث يصنف إلى نوعين رئيسيين وهما الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي.

* فالاستثمار الحقيقي يتمثل في كل الاستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة .... إلخ. أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.[1]

* فكما يكون الاستثمار محليا (داخل الدولة) يمكن أن يكون أجنبيا (دوليا) فالاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك أن يكون محولا عن طريق القطاع العام أو الخاص.[2]

أما الاستثمار الأجنبي يمكن تعريفه كما يلي:

- **تعريف الاستثمار الأجنبي:**

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات، وعرف (برتان) الاستثمار الأجنبي بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.[3]

كما يرى فريد النجار: "أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية المالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل".[4]

كما يمكن تعريفه: "أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر".[5]

---

[1] مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2005-2006، ص 04.

[2] نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010 ، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، تخصص فلسفة علوم بحوث العلميات، 2012، ص 21.

[3] جيل برنان، ترجمة علي مقلد، "الاستثمار الدولي"، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية 1982، ص 10.

[4] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000، ص 23.

[5] زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة 2005، ص 72.

وأيضا: "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صورة نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال".[1]

وبالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم، تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية.[2]

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر FOREIGN DIRECT INVESTMENTS

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك JOINT VENTURE أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار. فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[3]

كما يعرف أنه: "هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير متساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[4]

كما عرفه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (VNCTA) على أنه " الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر".[5]

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: " بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستمر المباشر" وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر" وتنطوي المصلحة

[1] محمد بلقاسم بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 04.

[2] سحنون فاريوق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم إ وعلوم التسيير 2009-2010.

[3] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 366-367.

[4] حبل برنان- عن ترجمته علي مقلد، الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 11.

[5] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا مجلس جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 05.

الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

ومن جهة أخرى هناك مشاكل واجهت الكتاب الاقتصاديون في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا لاختلاف المعايير الأخصائية والقانونية.

ففريد النجار عرفه على أنه: " يقصد بالاستثمار الأجنبي الوافد المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".[2]

وفي تعريف آخر هو: "مجموعة من الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة.[3]

أما نزيه عبد المقصود مبروك عرفه على أنه " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".[4]

وعلى غرار الاقتصاديين وردت تعريفات من طرف المؤسسات والهيئات الدولية حيث تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) تعريفين فالأول هو "تحرير رؤوس الأموال وذلك بهدف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة من أجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات"

أما التعريف الثاني فهو " كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم فيما بينها هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة استثمار مباشر ويعني كذلك فرع أو شركة فرعية تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير البلد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".[5]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنواع أساسية هي:

1- الاستثمار المشترك: حسب "أبو قحف عبد السلام" كان آراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك كما يلي:

---

[1] UNCTAD (world investement report 2004, the shift towcrds services) generva and New York, 2004, p345.

[2] فريد النجار، مرجع سابق، ص 24.

[3] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999، ص 02.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2007، ص 31.

[5] OCDE, définition des références détailles des investissements, internationaux, paris 1983, p 14.

- يرى (كولد KOLD): " أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ... إلخ"
- ويرى (تير بسترا TIRPISTRA): " أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".
- ويرى (ليفنجستون LIVINGSTON): "أنه يعتبر استثمارا مشتركا في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا".[1]

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا التخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار على المستوى المحلي والعالمي وعلى الرغم من هذه التخوفات فإن كثيرا من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تمنح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملا وهذا بهدف جدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[2]

3- شركات متعددة الجنسيات: لقد تعددت التعاريف نذكر "هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حتى إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع".[3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شبان الجامعة، بدون طبعة، مصر 2003، ص 15-16.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 20-23.

[3] محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى 2005، ص 48.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: المزايا:

يفضل المستثمرون الأجانب وكذلك البلدان النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة، نظرا لما يوفره له من حق الرقابة والإشراف والإدارة على رأس ماله مما يشعره بالاطمئنان، كما أن المستثمرين لا يثقون في كفاءة رجال الأعمال المحليين، بالإضافة إلى عدم توفر المعرفة الكافية للمستثمرين الأجانب عن أسواق الأوراق المالية في تلك البلدان وكذلك المخاطر المتصلة بتلك الأوراق.

أما تفضيل البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهذا راجع للعديد من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات والتي يمكن إجمالها في:[1]

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة، وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية، كما أن هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة رأس المال المحلي والعمالة المحلية بدرجات مختلفة وما ينجم عن ذلك من فوائد.

ب. تحقيق إيرادات إضافية للبلدان النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الاستثمارات كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الاستثمار ربحا وبالتالي فغن السداد مرتبط بربحية المشروع.

ج. تفتح هذه الاستثمارات المجال أمام رأس المال الوطني وتشجعه على المشاركة في الإنتاج.

د. تمثل الاستثمارات إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة فضلا عن أن جزءا من أرباح تلك الاستثمارات يعاد استثمارها وتستخدم في توسيع الصناعة المحلية وتطويرها، ومن ثم تمثل إضافة إلى التكوين الرأسمالي.

هـ. إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفع المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب، فضلا عن مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الاستهلاك التقليدية بما تنتجه من أنواع السلع مرتفعة الجودة والتي تروج لها بوسائل إعلامية متقدمة.

و. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى غليها هذه الخبرات خارج البلاد، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة استنزاف العقول البشرية.

[1] أ. منور أبو سرير و د.علبان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص 97-98-99.

ز. يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون اقل إذا ما قورن باستثمار المحافظ المالي.

ثانيا: العيوب:

بالرغم من المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر فإن له بعض المساوئ، حيث أن هذا الاستثمار لا يلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيها ومع نسب توفير عوامل الإنتاج ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة في قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.

– كما أنه غالبا ما يترتب على تحقق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توفرها أو أنها أقل جودة مما يترتب زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم غلى الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

– قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي CROUID OUT في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على CROWDIN مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدولة.

– يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات، الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا.[1]

– قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة.

– قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على مستوى الرفاهية في الدول المضيفة وذلك إذا كان مصحوبا بوجود تشوهات في السياسة التجارية في الدولة.

[1] نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربين دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010، مرجع سابق، ص 43.

– تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ يمنح العاملون الأجانب أجور عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة.[1]

الفرع الرابع: العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته:

أولا: العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل سياسية، اقتصادية تنظيمية وتشريعية، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:[2]

1-1- توفر الأمن والاستقرار: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.

1-2- حجم السوق المحلي: تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي.

1-3- فرض الاستثمار في قطاع الخدمات: بعد خوصصة الكثير من المؤسسات في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك.....

1-4- توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة: تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: دول جنوب آسيا.

1-5- توفر الموارد الأولية: وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات والموارد الأخرى.

1-6- ارتفاع معدلات النمو: تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-7- توفر البنية الأساسية: يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر غلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

1-8- عوامل محفزة أخرى:

- ✓ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.

[1] المرجع السابق، ص 44.

[2] بونقاب مختار، زواويد لزهاري،"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ISNM:2543-3911، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018، ص 108-109.

- ✓ استقرار سعر العملة المحلية.
- ✓ توفر البلد المضيف على مناطق حرة.
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- ✓ سهولة الحصول على الائتمان المصرفي.
- ✓ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ✓ وجود رؤية اقتصادية متكاملة.
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- ✓ توفر شريك محلي من البلد المضيف.
- ✓ حرية التنقل والتصدير.
- ✓ حرية التملك واتخاذ القرار.

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر: أهم هذه المعوقات هي:

- تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المستثمرين.
- عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة.
- قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبا على المستثمرين كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلا) أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) وتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة.
- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.
- تسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه.
- الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة.
- غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء لهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.[1]

[1] بونقاب مختار، زواويد لزهاري، المرجع السابق، ص 109-110.

الفرع الخامس: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأنواعه:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر FOREIGN PORTFOLIO INVESTEMENT

ويشار إليه بالرمز (FPI) ويتمثل هذا النوع من الاستثمار لقيام المؤسسات أو الأفراد بشراء الأصول المالية التي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية محددة وبأقل خطر ممكن ويتمثل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات، والعائد في هذا النوع من الاستثمار هو مقابل ما يطلق عليه بالتفصيل الزمني، فالأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل حيث يبدل المستثمرون كل الجهود للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر، كما أن المستثمر هنا عادة يحدد الزمن الذي سيحتفظ فيه بالورقة المالية سواء الأسهم والسندات بقصد المضاربة (SPECULATIRE) أحيانا والاستفادة من فرق السعر، أو الحصول على أرباح تدرها كل من الأسهم والسندات وفي هذا النوع من الاستثمار بشكل رأس المال الأجنبي أقل من (15%) من رأس مال المشروع.[1] وهو الاستثمار الذي يعرف على أنه " استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر".[2]

ويمكن تعريفه على أنه " الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل مع تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب".[3]
كما عرفه البعض من الاقتصاديين بأنه " الاستثمار الذي يكون بشكل قروض مقدمة من الأفراد أو الشركات الأجنبية أو بأخذ صيغة اكتتاب في أسهم وسندات صادرة من البلد المضيف لرأس المال على أن لا يكون في حيازة المستثمر الأجنبي من الأسهم ما يمكنه من إدارة الشركة أو السيطرة عليها".[4]

وعرف أيضا هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي والذي يقوم على أساس شراء الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار التي تدرها الأوراق المالية شرط أن لا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه.[1]

---

[1] محمد صالح جابر، "الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية"، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1981، ص 28-30.

[2] عبد السلام أبة قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية2001، ص 13.

[3] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004-2005، ص 43-44.

[4] دريد محمد السمراني، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 66.

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي غير مباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر صورا مختلفة منها:[2]

1- شراء السندات الدولية وشهادات الإيداع المصرفية الدولية لمقومة بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع في سوق العملات الدولية.

2- شراء سندات الدين (العام أو الخاص).

3- الإيداع في البنوك الوطنية.

4- شراء الذهب والمعادن النادرة.

5- شراء القيم المنقولة.

6- قروض الحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة أو الأفراد وبآجال مختلفة تهدف إلى المضاربة وليس بهدف إنشاء علاقات اقتصادية ثابتة، وهذا النوع من الاستثمار في الأسهم والسندات والعملات الأجنبية يعمل على تقليل مخاطر الاستثمار الأجنبي عن طريق تنويع محفظة الاستثمارات، إذ أن عوائد الأسهم والسندات لا تخضع لنفس الدرجة من المخاطرة، بالإضافة إلى الحصول على منافع مالية أكبر، لذا فهذا النوع من الاستثمار يأتي من خلال استثمار الحافظة والذي يتكون من تدفقات استثمارية مع عدم وجود سيطرة فعالة للمستثمرين على استثماراتهم.

الفرع السادس: مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

أولا: المزايا:

تتجسد أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال تحديد أهم المزايا التي تتمتع بها الدول المضيفة له والوسائل التي تتبعها في سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة نحو الدول النامية ومنها الدول العربية حيث، ازدادت حركة الاستثمارات الأجنبية (غير المباشرة) في السنوات الأخيرة بسبب عولمة الأسواق المالية والنمو السريع لحركة الاستثمارات والتي أثرت على اقتصاديات الدول المختلفة وعلى النظام النقدي العالمي وكذلك أثرت على قدرة الدول في الحصول على مصادر التمويل في أسواق التمويل الدولية ويمكن توضيح أهم المزايا التي ساهمت في زيادة الإقبال على الاستثمار المحفظي وخاصة في الدول النامية منها:[3]

1- تعمل الاستثمارات المحفظية على زيادة سيولة الأوراق المالية المحلية وتساعد أيضا في تطوير كفاءة الأسواق إذ تجعل الأسواق المالية أكثر عمقا وسيولة والمقصود بالسيولة هنا السيولة التي يتم بها تحويل

---

[1] جيل برتان، الاستثمار الدولي- ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت 1970، ص 10.

[2] عبد الرزاق حمد حسين، د. عامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية (الهند حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الغدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1) 2012، ص 105-106.

[3] حنان خالد حنش عيساوي، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة: سوق العراق للأوراق المالية وسوق عمان نموذجا)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق 2016، ص 11-12.

الاستثمارات إلى سيولة نقدية والتي يمكن للمستثمرين من خلالها شراء الأوراق المالية دون تأثير كبير على المستوى العام للأسعار وفي سوق الأوراق المالية يعتبر وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للأوراق المالية يضمن توفر السيولة النقدية بشكل أكبر.

2- إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية يعني زيادة حركة رؤوس الأموال غلى ذلك البلد وهذا من مزاياه أنه يزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالنتيجة هبوط أسعارها.

3- يشير الاقتصاديون أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد إذ يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المحفظي توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولاسيما في البلدان النامية ذات الشحة في رؤوس الأموال، لذا فإنه يمكنها أن تكون مكملة للادخار المحلي لتحسين معدل الاستثمار من خلال توفير النقد الأجنبي في البلدان النامية ، كما أنها تقلل أيضا من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة سهلة بالنسبة للسهم، لذا فإن تحرر تدفقات رأس مال المحفظة العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي لأنه يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية وتلك تقوم بدورها في زيادة إنتاجية العامل المحلي.

ثانيا: السلبيات:

يمكن أن ينجم عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر آثار سلبية على الاقتصاد المضيف إذا كان استثمار قصير الأجل يتميز بالتقلب، وذلك لاحتمال أن يتخذ المستثمر الأجنبي قرارا مفاجئا بمغادرة البلد المضيف مما يؤدي إلى:[1]

أ- انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية.

ب-تدهور في أسعار الأصول العقارية والمالية.

ت-هبوط الأسعار.

ث-تدهور معدلات الربحية.

ج- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

ح- استنزاف الاحتياطات الدولية وفقدان ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق المحلية.

أما في حالة الدخول المفاجئ للاستثمار الأجنبي عير المباشر فغن ذلك يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار الأصول وخصوصا الأراضي وزيادة معدات التضخم والاستهلاك المحلي

[1] د. عبد الرزاق حمد حسين، د.عامر عمران كاظم، "قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)"، مرجع سابق، ص 107.

الفرع السابع: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وتشمل مجموعة من العوامل داخل البلدان والتي من شأنها أن تشجع على جذب المستثمر الاجنبي وتنقسم إلى مجموعة من العوامل والتي تتمثل في:[1]

1- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم الناتج الوطني في بعض الدول النامية ذات تأثير إيجابي في سوق الأوراق المالية بها حيث يبعث على التفاؤل في المستقبل بما يزيذ حركة التعامل فيها، ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن الأسواق الناشئة تحقق أداء أفضل من الأسواق المتقدمة بسبب معدلات النمو الاقتصادي الأعلى، وقد حققت بعض هذه الأسواق عائدا على الاستثمار أعلى من أسواق الأوراق المالية في الدول المتقدمة، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مستقبلا، وأن يتعدى العائد المتوقع للاستثمار في أسهم الأوراق الناشئة لمثيله في الأسواق المتقدمة.

2- استقرار سعر الصرف: من المعروف أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا في تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، حيث تتأثر تعاملات الأجانب بمدى استقرار أسعار الصرف في مختلف الدول، وقد عملت عدة دول ناشئة على استقرار أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق في إطار سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

3- هيكل سوق الأوراق المالية: وتعد من العوامل التي لها تأثيرها البارز في جذب المستثمر الأجنبي، ما يتعلق بهيكل سوق الأوراق المالية من حيث تنظيم السوق، والعمل بمبدأ الإفصاح والشفافية، وتنوع الأدوات والأوراق المالية المتوفرة في السوق، فضلا عن وجود قطاع الوسطاء الماليين، وقد اتضح في كثير من الدول وخصوصا بعض الدول النامية خطوات إيجابية فيما يتعلق بتطوير أسواقها المالية وتحسين آليات عمل تلك الأسواق، وإن كانت تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات وإلى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تقدم أسواقها وتطويرها.

4- إتباع سياسة الخصخصة: يعد وجود سوق نشطة للأوراق المالية مطلبا أساسيا لنجاح ودعم أساليب الخصخصة المتبعة لجذب المدخرات المحلية والأجنبية، وهذا الاتجاه نحو القطاع الخاص يعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، ولذلك فإن العلاقة بين سياسة الخصخصة ووجود سوق نشطة للأوراق المالية هي علاقة تبادلية.

[1] د.فلاق علي و أ.باصور محمد، "الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة المدية، أفريل 2015، ص 75-76.

المطلب الثاني: ماهية التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي:

إن دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي كثيرا ما يختلط عند البعض ببعض المصطلحات القريبة منه كالتعاون، الاعتماد المتبادل، وعليه يجدر بنا قبل الشروع في تحديد التكامل الاقتصادي الإشارة ولو بإيجاز إلى معاني تلك المصطلحات.

– فالاعتماد المتبادل هو حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات فيما بينهم، وعادة ما يستخدم هذا المصطلح تمييزا عن التبعية التي تعني ضمنيا أن بعض الدول والمجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى أة على غيرها، بل مكتفية ذاتيا.

– أما التعاون فهو اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه مجرد تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة بينها أو إبرام اتفاقية لتسيير تسوية المعاملات الجارية بينها أو اتفاقية لتسهيل إجراءات انتقال المواطنين بينها للعمل، والتعاون قد يكون بين دولة متجانسة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا أو عكس ذلك.[1]

وليكون تعريف التكامل الاقتصادي شاملا يمكننا إعطاء تعاريف بعض الباحثين كما يلي:

1- تعريف بيلا بلاسا (BELA BALASSA): ركز بيلا بلاسا في تعريفه للتكامل الاقتصادي بين أنه كعملية وكواقع، فبالنسبة للتكامل كعملية: يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدولة متعددة، وأما التكامل كواقع: يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة.[2]

2- تعريف ميردال (MYRDAL): هو عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على مستوى قومي.[3]

3- تعريف تينبرجن (TINBERGEN JAN): يعرفه بأنه " خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد".[4]

وفي تعريف آخر للتكامل الاقتصادي هو عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة

---

[1] الدكتورة صبحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 55.

[2] Bela balassa, the theory of economic integration, richard DTruinInc, Homeuosd illions, 1961, p1.

[3] Gurnal Myrbal, Tnternational Economy problems and prospects, AHarper international student reprint Harger and rou weather Hill 1964, p 11.

[4] شدا جمال الخطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 101.

ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى.[1]

ومن جهة أخرى هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل :

- الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه " أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.
- الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقد الاختصاصات وسلطان صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.[2]

4- تعريف ماكلوب (MAC LOOP): فيرى بأن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الاستفادة الفعلية من كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل، كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه.[3]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي:

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل الامتيازات والأفضليات التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية حسب أهمية الأفضليات والامتيازات الممنوحة وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية ومن أجل الوصول إلى أعلى مرحلة وهي الاندماج يجب المرور بالمراحل التالية:[4]

1- **مرحلة التجارة الحرة:** في هده المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينها وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بغزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء أو المشتركة في منطقة التكامل، على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل.

---

[1] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر 2008، ص 199.

[2] مجموعة باحثين، واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي، ندوة الفكر العربي نفذتها جمعية البحوث والدراسات في إتحاد الكتاب العربي، سلسلة الدراسات 2011,5، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق 2010/12/14، ص 53.

[3] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، عربية للطباعة والنشر، مكتبة منذوبي، القاهرة 2002، ص 42.

[4] الدكتورة صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2- **الاتحاد الجمركي:** ويضاف إلى المرحلة السابقة أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي، وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة.[1]

3- **السوق المشتركة:** بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الإتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين دول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية، فغنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.[2]

4- **مرحلة الوحدة الاقتصاد:** في هذه المرحلة إلى جانب إلغاء القيود الجمركية والقيود على حركة تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج يتم توحيد السياسات الاقتصادية وإزالة التباين بين الدول الأعضاء بهدف إقامة هيكل موحد متكامل اتجاه العالم الخارجي.[3]

5- **الاتحاد النقدي:** إن تكامل الدول في وحدة اقتصادية قد لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب اختلاف عملات هذه الدول واختلاف سعر صرفها، لذلك يتم في هذه المرحلة إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ويقوم هذا الإتحاد بتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد.[4]

6- الإتحاد الاقتصادي التام: وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الإتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة السابقة، وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الإتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية.[5]

الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه، ويهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة ليست اقتصادية بحتة بل قد تكون سياسية وعسكرية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل فب الألفية الثالثة، الطبعة الأولى.

[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق، الأردن 2001، ص 170.

[3] محمد عفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1999، ص 241.

[4] محمد عفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، المرجع السابق، ص 241.

[5] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 171.

1/ الأهداف الاقتصادية:

تتعدد الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي لذا سنكتفي بذكر البعض منها:

1- يساهم التكامل الاقتصادي في الحد من معدلات البطالة ورفع مستوى التشغيل وبالتالي الزيادة في مستويات الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي في دول التكامل.[1]

2- رفع مستوى رفاهية المواطنين، إذ يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن للمستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.[2]

3- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي غلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة.

4- وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية.

5- يهدف التكامل الاقتصادي غلى تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها وذلك لأن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى التحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من ذلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدا، كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة.[3]

6- يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أوسع لإقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير، كاستجابة اتساع السوق المشتركة، ومنه تخفيض تكاليف إنتاج لصالح الرخاء الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل.

7- يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحسين شروط التبادل التجاري، أي زيادة التجارة بين بلدان منطقة التكامل وذلك برفع أو إلغاء الحواجز الجمركية، وذلك اعتبارا من أن التكامل يمكن من قيام كثلة اقتصادية قوية دوليا، ما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية.[4]

2/ الأهداف السياسية:

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 304.

[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2011، ص 85.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 53.

[4] يوكساني رشيد و دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة يومي 8 و 9 ماي 2004، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 2014.

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي بينهما، ولكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي مند البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا على الأمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية بحيث تحقق التوحيد السياسي.

وقد لا يكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي، بل قد تكون مجرد رغبة دولية كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية، وتحقيق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودول صغيرة.

3/ الأهداف العسكرية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي يقصد تقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي ولا تساق أهدافها، مما قد يقوي فرص السلم العالمي.[1]

الفرع الرابع: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي:

مثل ما يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء، فإنه قد ينتج عنه بعض المشاكل والتكاليف، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفرع.

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي:

1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: أهم نتائج قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية.[2]

2- اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: كذلك ينتج عن التكامل الاقتصادي اتساع السوق في الدول المتكاملة واتساع حجم السوق مما يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير حيث أنها سوق تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تتجه مما يمكن من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعارها.

---

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 54-55.

[2] المختار رزان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 111-112.

3- حرية انتقال رأس المال والعمل: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل الإنتاجية الجدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية، وذلك يكون انتقال رأس المال والعمل، وذلك في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.[1]

ثانيا: تكاليف التكامل الاقتصادي:

ينتج عن التكامل الاقتصادي مجموعة من التكاليف والمشاكل والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته، حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها: أن العجز العام 3% من الناتج المحلي الإجمالي، الدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين.

2- اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء، واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فان إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل يعرضها للمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها وبالتالي يمكن القول أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل.

3- الحد من القدرة التمويلية لحكومات الدول الأعضاء نتيجة لانخفاض الإيرادات الجبائية لها والناتج عن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية عن التبادل التجاري.[2]

4- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة الجمركية ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء وعليه من الصعب وضع تعريفة جمركية موحدة بين هذه الدول وهذا لصعوبة التوفيق بين مصالحها المختلفة، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة جمركية موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه وارداتها من السلع الأجنبية والأخرى ترفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الذي تفرضه هي، مثل ما حدث في بريطانيا عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ، وعليه يمكن القول أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول عملية صعبة وليست مجانية.[3]

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 2001، ص 153-154.

[2] عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية ودراسة حالة الإتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012، ص 68.

[3] حنان بالراشد، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2015/2014، ص 07.

الفرع الخامس: أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي:

هناك عدة مزايا يمكنها أن تعود بالنفع على كل دولة تسعى لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي كاتساع حجم السوق، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي، ويمكننا ذكرها على النحو التالي:

أولا: اتساع حجم السوق: يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد وعدد السكان ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق التوسع الرأسي أي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، وهذا ما يمكن أن يتحقق إلا عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق التوسع الأفقي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات فالتكامل الاقتصادي هو الطريق لتوسيع حجم السوق.[1]

ثانيا: تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض: يعطي التكامل الاقتصادي للدولة قوة وأهمية في الساحة الدولية أكبر مما لو كانت منفردة، حيث تصبح ممثلة في كتلة واحدة تملي شروطها ومطالبها على الدول خارج منطقة التكامل بشكل يحقق مصالحها، ولا تقتصر أهمية التكامل على تعزيز القدرة التفاوضية خارج إطار التكامل بل حتى داخله، إذ يتيح التكامل تسهيل التفاوض بحثا عن التوافق وتقريب وجهات النظر، وهذا انطلاقا من أن التقارب هو أحد مقومات نجاح التكامل.[2]

ثالثا: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي غلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية.[3]

رابعا: زيادة فرص التوظيف والاستفادة من مهارات اليد العاملة: يساعد التكامل بين البلدان العربية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية التي تواجهها كل دولة عربية على حدة في سبيل تحقيق التوظيف الكامل لأن هذه الميزة تهم البلاد

---

[1] حربي عويقات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، التحديات، الفرص، النفاق، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009، ص 50.

[2] سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزار 2009/2008، ص 24.

[3] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، مصر 1984، ص 48-49.

العربية فبعضها يعاني من انتشار البطالة وبصفة خاصة البطالة المقنعة بينها يعاني بعضها الآخر في نقص اليد العاملة.[1]

خامسا: استقطاب الاستثمار الأجنبي وزيادة التنافسية الإنتاجية: يعتبر من بين أهم ما ينتج ‘ن إقامة تكامل اقتصادي تنشيط الاستثمار الأجنبي فضلا عما يصاحب هذه الاستثمارات من تحصيل للتكنولوجيا، والنظر كذلك إلى ما يمكن أن ينجز عن التكامل الاقتصادي من فرص عمل استثمارية فقد تحفز المستثمرين الأجانب من دول أخرى خارج التكامل على توسيع استثماراتهم فيه وبالأخص إذا كانت الرسوم الجمركية المطبقة على هذه الدول مرتفعة.[2]

سادسا: تشكيل قوة اقتصادية: التكامل الاقتصادي يجعل الدول المتكتلة قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام تكتلات اقتصادية عالمية وفي مواجهة ظاهرة العولمة، وذلك بزيادة قدرتها الإنتاجية فيما بينها، والاعتماد المتبادل بينها، وهذا ما ينقص التبعية لدول أخرى كون أن التكتل يوفر لدول أعضائه كل ما تحتاجه خاصة الضروريات والتي تستعملها بعض الدول للسيطرة على دول أخرى كالتكنولوجيا مثلا.

سابعا: اكتساب وتطوير التكنولوجيا: يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وتعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الأهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتكنولوجيا أصبحت أكثر عاملا أساسيا في الإنتاج والإنتاجية وفي توفير فرص العمل الحقيقية وفي تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل الوطني وتوفير مقومات الدفاع والأمن الذاتيين.[3]

الفرع السادس: شروط نجاح التكتلات الإقليمية:

أولا: الشروط الاقتصادية:

1- توفر البيئة الأساسية الملائمة: فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك، لأن عدم توفر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي.

2- توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤيدة إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه توافر الأيدي العاملة المدربة في الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة كما يتيح لها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها.

3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها بالتالي

---

[1] عبد العزيز عجيمة، فصول الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 67-68.

[2] محمد الحمصي، خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربيةن بيروت 1989، ص 92.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2010، ص 265.

ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام.

4- انسجام السياسات الاقتصادية: إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين الساسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر وبالمقابلة فإنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، وهذا يقودنا بالضرورة إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة.

5- توزيع مكاسب التكتل: فمن الصعوبة أن يحدد بدقة ويتم توزيع عادل، ولكن من المرغوب فيه والممكن أن تعد سياسة مشتركة بغية اتخاد عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان أكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار، لذلك وجب إتخاد إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي لتفادي حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية لحماية البلدان الأضعف في المنطقة.[1]

ثانيا: الشروط السياسية:

كثيرا ما تجد دول تتوفر فيها كل الشروط الاقتصادية لكنها لم تستطع تحقيق تكاملها ويرجع ذلك إلى غياب الإرادة السياسية لدى أصحاب القرار أو السلطة العليا فيها، وإلى جانب الإرادة السياسية يجب أيضا توفر هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما يشترط توفر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية، تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية.

ثالثا: شروط أخرى:

إلى جانب الشروط الاقتصادية والشروط السياسية للتكامل الاقتصادي هناك مجموعة من الشروط الأخرى حتى وإن كانت ليست بالأهمية التي تكتسبها الشروط الاقتصادية والسياسية، إلا أنها في بعض الأحيان تكون مؤثرة على إقامة تكامل اقتصادي ما، ويمكن تلخيصها في توفر المقومات العقائدية والدينية واللغوية وتقارب العادات والتقاليد

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 56-57-58.

وهذا من شأنه أن يدفع ويعجل بتكامل البلدان وعدم توفرها في بعض الأحيان يقف كحائل أمام تقدم جهود تكامل بعض الدول.[1]

المطلب الثالث: علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمارات الأجنبية:

يؤثر التكامل الإقتصادي على تدفق الإستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الإستثمار داخل الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة وهو ما يزيد الإستثمارات في الأسواق المتكتلة، وليس شرطا أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة ، بل يمكن أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة، بل يمكن أن تحرر عند درجة أقل من التكامل وذلك مثلما حدد في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا المشتركة (النافتا) والتي نصت على تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الإستثمارات في القطاعات المختلفة ولقد زادت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البرتغال لتصل إلى أربع أمثالها في الفترة الممتدة (1986- 1995) كما زاد الإستثمار الأجنبي المباشر في اسبانيا أكثر من الضعف لنفس الفترة و بالتالي فإن انضمامها للإتحاد الأروبي ساعد على جدب استثمارات أجنبية كبيرة.

وتبحث الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة الأمر الدي يجعلها تفضل الإستثمار داخل نطاق التكامل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة و اتساع السوق و كذلك من ضمانات حماية الإستثمارات.

[1] فرج شعبان، التجارة والاستثمار كمذخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، تخصص نقود مالية، 2005، ص 14-15.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي اطلعت عليها هي:

دراسة رقم 01:

رياش سهام، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015 تحت عنوان الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول: ما هو الدور الذي تلعبه الاستثمارات العربية المباشرة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟ حيث كان الهدف من هذه الدراسة محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكامل الاقتصادي ومحاولة البحث في خصوصية التكتلات الإقليمية العالمية الناجحة ومحاولة البحث في التشريعات والتنظيمات المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وكذلك الرغبة في تنظيم إسهامات لتطوير الاستثمارات العربية المباشرة البينية وجعلها أداة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ومن أهم النتائج المتوصل إليها لا يراد بالدعوة إلى التكامل الاقتصادي العربي موقفا معاديا للانفتاح على العالم في الاقتصاد ومجالات الحضارة الإنسانية الأخرى بل رغبة في أن تتعاون البلدان العربية مع باقي بلدان العالم وكتلة من موقع الكتلة الاقتصادية القوية المتقدمة والتأثير على الاقتصاد العالمي وتفعيله لصالح البشرية.

دراسة رقم 02:

بجاوية سهام، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول: هل تعتبر الاستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة التكامل الاقتصادي العربي، وما مدى مساهمتها في تحقيق هذا التكامل؟ كما كان الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني ومن أهم النتائج المتوصل إليها: إن مناخ الاستثمار عير الملائم فيما بين الدول العربية، يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار والتي تظهر اتجاه الأموال العربية إلى الدول الغربية على حساب الاستثمار في الدول العربية، ويفسر ذلك بعدم ملائمة مناخ الاستثمار في هذه الأخيرة.

دراسة رقم 03:

حنيش الحاج، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، بعنوان التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث طرح الإشكالية التالية: ما هو دور المتغيرات الداخلية العربية والخارجية التي صاحبت العمل العربي في الحد من تجسيد آليات التعاون المشترك ميدانيا؟ وإلى أي مدى يمكن تحديد وتفعيل آليات للتعاون الاقتصادي العربي المشترك لحماية الاقتصاد العربي من مخاطر التكتلات الاقتصادية الدولية حيث تكمن تلخيص أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

– استمرارية البحث في آليات التعاون الاقتصادي العربي المشترك، دون الاستسلام للنظرة التشاؤمية لمستقبل التعاون العربي المشترك.

– محاولة تجاوز النظرة العاطفية في ما يخص البحوث التي تتناول الدراسات والمواضيع العربية المشتركة، إلى مستوى التحليل والمعالجة الموضوعية والواقعية للواقع العربي وفق مقتضيات وخصائص الاقتصاد القطري لكل دولة على حدا.

– إيجاد حيز للتعاون الاقتصادي العربي المشترك كمرحلة أولية تفضي إلى التكامل الاقتصادي العربي، حيث تناول فيه المفاهيم العامة والنظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي كما استعرض فيه مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية وخارجها كما تطرق فيه إلى تطورات الظروف الدولية خاصة الاقتصادية منها كما توصل إلى نتائج نذكر بعضها: فشل مداخل التكامل العربي بسبب محاكاة التجربة العربية للتجربة الأوروبية في الآليات والمداخل دون مراعاة خصوصيات الاقتصاديات العربية من حيث ضعف الإنتاج والبنية التحتية.

– غموض الإرادة السياسية ويلاحظ ذلك في التناقض بين النوايا المعلنة مع بعض الأطراف العربية التي تصادق وتوافق على القرارات العربية الجماعية من جهة ولا تقوم بتنفيذ جدي وحقيقي للقرارات على أرض الواقع من جهة أخرى.

– تردد بعض الأطراف العربية في تنفيذ الاتفاقيات والتراجع على بعضها رغم المصادقة المسبقة عليها مما يعيد الأمور إلى البداية في كل مرة.

دراسة رقم 04:

د. عبد الله جعلاب، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 06، العدد03، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، 2017، بعنوان: دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي، حيث طرحت الإشكالية التالية: ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية وما مدى مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي؟ وجاءت هذه المقالة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه الاستثمارات العربية البينية ومدى

مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي حيث تناول مفهوم الاستثمار ومناخه العربي وتناول أيضا الاستثمار العربي البيني كأداة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي من خلال التطرق إلى واقع الاستثمارات العربية البينية ومشاريعها الاستثمارية والعوائق التي تواجهها وأخيرا آليات تنشيطها أما النتائج التي توصل إليها هي أن مؤشرات مناخ الاستثمار في البلدان العربية تعرف تحسن في معظمها كنتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي ومع ذلك فإن بعض تلك المؤشرات في العديد من الدول العربية لا زالت طاردة وليست جاذبة بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها كما أن الاستثمارات العربية البينية تمثل الحلقة الرئيسية التي تلتقي عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة:

بالرغم من أن هذه الدراسات تناولت الإستثمارات البينية العربية ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، إلا أنه تظهر الحاجة إلى البحث والمزيد من الإطلاع، كما أنه من خلال بحثنا الذي يتناول دور الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، حاولنا من خلال بحثنا ابراز الدور الفعلي الذي تلعبه الإستثمارات العربية البينية في سبيل تحقيق هذا التكامل، حيث تجسدت القيمة المضافة لبحثنا في دراسة واقع الإستثمارات العربية البينية تكورها وأسباب تناميها، كما قمنا بدراسة تدفقات الإستثمارات العربية الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول العربية لسنتي:

حيث وجدنا انها تعاني من مجموعة من المعوقات لأجل ذلك اقترحنا مجموعة من الإقتراحات من أجل تشجيع إنتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها في المنطقة العربية وحاولنا تسليط الضوء على آليات تنشيط الإستثمارات العربية البينية لأجل تحقيق التكامل.

كذلك قمنا بعرض ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار لسنة 2015 .

ودرسنا مناخ الإستثمار في الدول العربية واستعرضنا جهود الدول العربية في مجال تحسينه.

خلاصة الفصل:

للإستثمارت أهمية كبرى في الحياة الإقتصادية وخاصة في التنمية الإقتصادية لما له من مميزات وخصائص فهو ظاهرة هامة من خلال مساهمته في احداث التطور والتكنولوجيا أي إدخال التكنولوجيا لدول أخرى وكذلك مساهمته في دعم البنية التحتية. ولقد تطورت أهداف الإستثمار في ضوء التطور الذي حصل فاصبح الهدف منه التعاون بين الدول والتكامل اقتصاديا، بإقامة تكتلات إقليمية فيما بينها والإستفادة من الأثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دولة تابعة لذلك التكتل الذي يعتبر عملية إزالة كل الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة أي عملية تجميع الوحدات الإقتصادية المنتمية لدول مختلفة.

حيث اتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي عليها كونه سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

وتبقى الدول العربية في ذيل الهرم في عدم مبادرتها إلى تحقيق ما حققته الدول المتقدمة ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تحول دون تحقيق حلم الوحدة العربية وإزالة كل العقبات باتجاه التكامل إقتصادي العربي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني:

مدى مساهمة الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي

تمهيد

لقد كانت الدول العربية سباقة لإقامة التكامل فيما بينها، معتمدة على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي تتوفر عليها إلى جانب مجموعة أخرى من المقومات غير الاقتصادية، وقد اتخذت في سبيل ذلك العديد من القرارات التي اتسم تنفيذها بالتباطؤ الشديد أحيانا وعدم التنفيذ لها في أحيان كثيرة، وبات من الضروري على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي، بتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها، عن طريق تنمية الاستثمارات العربية البينية، وبالتالي خلق صناعات عربية ذات كفاءة وقدرة إنتاجية عالية وتسهيل عملية دمجها وتعزيز مسار تكاملها.

ويعتبر الاستثمار البيني من بين المداخل الهامة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف والتغيرات الراهنة، حيث أصبحت تبدل جهود على المستوى القطري والإقليمي العربي لاستعادة الاستثمارات العربية المهاجرة وتوطينها داخل الدول العربية لرفع مستوى الاستثمار العربي فيها، ومن أجل الاستثمارات العربية البينية كأداة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي العربي وواقع الاستثمارات العربية البينية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ودورها في تفعيل التكامل.

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي العربي وواقع الإستثمارات العربية البينية:

المطلب الأول: التكامل الإقتصادي العربي:

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:

يصب مفهوم التكامل الاقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها مقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المالية الأساسية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة، باعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية، ويجب أن يأخذ التكامل الاقتصادي العربي بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع العربي ودرجاته إبتداءا من التعاون البسيط والمحدود في بعض المجالات وصولا إلى أقوى أشكال التكامل.[1]

ويعرف مذلك بأنه " تلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية"[2]

ويعرف أيضا على أنه "عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى، وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه " العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد، مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج اللازمة لاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله"[3]

الهيكل الإقتصادي للدول العربية:

يمكن تقسيم الإقتصاديات العربية إلى أربعة مجموعات وهي:

- دول ذات هيكل إقتصادي متنوع و بها الكثير من الموارد البشرية و المهارات و الكفاءات ، و تضم الجزائر و العراق و سوريا و مصر.

---

[1] صلاح الدين السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، عالم الكتاب، القاهرة 2003م، ص 68-69. بتصرف.

[2] فضيلة جنوحات، "تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 09/08 ماي 2004، ص 01.

[3] مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي، العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 02-03.

- دول ذات هيكل إقتصادي متخصص (الإعتماد على البترول) وتعاني من ندرة في السكان وانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة وقلة اليد العاملة وتضم ليبيا، البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وكلهم يجمعهم تكتل إقتصادي في مجال البترول وهو منظمة الأوبك (OPEC).
أي منظمة منظمة الدول العربية etats arabes المصدرة للبترول.
- دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالمية: فضلا عن محدودية مواردها الطبيعية والبشرية وتشمل تونس والأردن و المغرب واليمن والسودان.
- دول ذات إقتصاد رعوي زراعي: وعادة ما تتعرض لحروب أهلية ونزاعات داخلية وتضم: جيبوتي والصومال وفلسطين ولبنان وموريطانيا.[1]

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

فبالرغم من المعوقات التي ذكرناها فإن الوطن العربي يحتوي على مقومات خاصة بهذه البلدان باستطاعتها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي:

1- المقومات غير الاقتصادية للتكامل العربي:

والتي يمكن أن نجملها في وحدة اللغة، الوحدة الجغرافية، وأخيرا وحدة العادات والتقاليد.[2]

2- المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

2-1- تعدد وتنوع الموارد الطبيعية: حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي، فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جدا يبلغ حوالي 14 مليون كم² وفي إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس وأنواع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار م³ يستغل منها حاليا 175 م³ فقط.

ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة.

والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر 01-2009 ص 26.27

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 101.

[3] ونوغي فتيحة، لرغد فريدة، "التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 275-276.

2-2- الموقع الاستراتيجي للوطن العربي: حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له أهميته الاقتصادية الخاصة، فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هب آسيا وأفريقيا وأوروبا ويطل أيضا على معظم بحار ومحيطات العالم وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والخليج الأطلسي وبحر العرب، كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

2-3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي: حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2003 حوالي 300 مليون نسمة، وهذا العدد كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي، كما أن توافر هذا العدد يوفي شرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة كما أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية، وهذه الموارد البشرية إذا تم تنميتها والنظر إليها كموارد نتيجة بالإضافة لكونها مستهلكة فإن من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

2-4- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل: ويرجه ذلك غلى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لان معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة والتي تقدر حتى نهاية عام 1999 بحوالي 950 مليار دولار، وهذه الأموال خاصة في ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة، ولا شك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي واستدعاء المستثمر منها في الخارج وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية فإن ذلك من شأنه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي.

2-5- اتساع السوق العربية: والتي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا، فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم والوفرا الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.

2-6- زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي: حيث تمتلك حوالي 73,1% من الاحتياط العالمي، ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9% من جملة صادراتها، كما أنها تمتلك حوالي39,7% من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي.

2-7- يضاف إلى المقومات السابقة: أن الدول العربية تتكلم لغة واحدة، ويدين معظمها بدين واحد هو الإسلام، وتتعايش فيها الأديان السماوية الثلاثة بكل مذاهبها ومللها وهي أكثر مناطق العالم تسامحا وتعايشا بين كل هذه العقائد والمذاهب وهذه المقومات يمكن أن تلعب دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.[1]

[1] د. نزيه عبد المقصود مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص 102-103-104.

الفرع الثالث: مسار التكامل الاقتصادي العربي:

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي، وذلك يهدف لحل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية وسجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التكامل وخاصة في مجال التكامل الاقتصادي وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفي ما يلي نستعرض أهم تجارب التكامل الاقتصادي العربي:

أولا: ميثاق جامعة الدول العربية: يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية سنة 1945 وهو السند القانوني لكافة الاتفاقيات الجماعية إذ جاء في الشق الاقتصادي من مادته الثانية أن تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك كل من التبادل التجاري، الجمارك، العملة وأمور الزراعة والصناعة.[1]

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية:

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950 بين الدول العربية، التي نصت مادتها السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية:

1- إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها.

2- تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصادياتها، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

3- كما نصت المادة الثامنة في هذه المعاهدة على إنشاء مجلس اقتصادي مكون من وزارة الأقطار المتعاقدة أو من يمثلونهم لكي يقترح على حكومات تلك الأقطار ما يراه كفيلا بتحقيق الأهداف السابق ذكرها، وهكذا بدأ المجلس عمله في نهاية عام 1953، وصادق على 1381 قرار مند إنشائه وحتى دورته العادية الرابعة والستين في ديسمبر عام 1999، أين كانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول بدءا من مرحلة التعاون والتنسيق باتجاه بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية تبلور كل ذلك في الإقرار على عدد من الاتفاقيات.[2]

ثالثا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

في إطار اهتمام الدول العربية بالمنهج التجاري لتحقيق التكامل فيما بينها، أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية بمعرفة

[1] وهيبة مشدان، أثر التغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 189.

[2] حنان بالراشد، "دور التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2014-2018، ص 09-10.

مندوبي كل من مصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية والأردن في 1953/09/07، ثم انضمت إليها الكويت في 1964، حيث أجازت المادة 07 منها لدول الجامعة العربية غير الموقعة عليها أن تنظم إليها.[1]

وتعد هذه الاتفاقية كمدخل أول اتفاقية لتحرير التجارة بين الدول العربية، وهي بمثابة خطوة البداية على طريق التضافر حيث كان الهدف منها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية هذا ويمكن تلخيص أهم مبادئ هذه الاتفاقية فيما يلي:[2]

1- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية.

2- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% على عدد من المنتجات الصناعية.

3- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعية.

4- تبني نظام تفصيلي لتراخيص الاستيراد.[3]

رابعا: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية:

تم التوقيع عليها في 1953/09/07 من طرف ستة دول عربية هي مصر والسعودية واليمن والأردن والعراق ولبنان، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات، الأول: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية أما الثاني فهو: انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية[4]، وبالرغم من التسهيلات التي تضمنتها هذه الاتفاقية، إلا أنه يؤخذ عليها أنها تضع أية التزامات محدد على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، ذلك أنها أبقت على الرقابة بصفة عامة، كما أنها لم تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية، بل على العكس من ذلك تراجعت هذه الحركة ويرجع ذلك إلى أن اتفاقية لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شأنها أن تشبع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وبقيت كل دولة بعد الاتفاقية حرة في أنظمتها المالية.[5]

خامسا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

حيث جاء تسلسلها التاريخي كما يلي:

1- اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1953/05/22 تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل الوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق الوحدة.

---

[1] المادة 07 من الاتفاقية: يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنظم إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي بلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها.

[2] أشرف أحمد العدلي، "التجارة الدولية"، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2006، ص 261-262.

[3] عبد الحميد إبراهيمي، "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 126.

[4] خالد برزيق، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 128.

[5] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص 46.

2- تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الإنتهاء من إعداده في جوان 1957.

3- تم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية في 1962/06/06، حيث وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، والعراق وسوريا في 1962/12/09 أما اليمن في 1963/02/07، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03، حيث تم وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ.[1]

4- في عام 1964/06/03 إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف التي تضرب في صميم التكامل الاقتصادي.[2]

سادسا: اتفاقية السوق العربية المشتركة:

لقد أنشئت هذه السوق بموجب قرار صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964، قد انظم إلى السوق مند إنشائها 4 دول فقط من 14 دولة عربية في المجلس الاقتصادي وهي الأردن، العراق، سوريا ومصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية، ولقد تم فعلا تحرير التبادل التجاري في السوق، ثم ظلت السوق العربية قائمة إلى 1980، حيث تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فتوقفت الدول الأخرى في السوق.[3]

سابعا: اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

لم يكن الوصول إلى إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 إلا بعدما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه المعروف من شلل وتعثر[4]، كانت في إطار جامعة الدول العربية وهي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية، سواء كانت قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة ونصف المصنعة وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية، وفقا لما سبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت عام 1953.[5]

---

[1] نذير غانية، "دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2009، ص 23.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، "قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 245.

[3] بوشلول السعيد، "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وآفاقه"، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، 2009/2008، ص 25.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 79.

[5] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 118.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية:

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الاستثمارات العربية البينية:

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية: " بأنها التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، والتي توظف أموالها في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.[1]

- **أهمية الاستثمارات العربية البينية:**

تتضح أهمية الاستثمارات العربية البينية فيما يلي:

* تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات التنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، كما أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها ويتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها نظرا لما يترتب عليه من تشغيل موارد كانت عاطلة.

* تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاثة (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية بما فيها الدول العربية بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي، ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا، فدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية ومعرض للاختفاء لأبسط الأسباب ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها وهنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي للتكامل العربي في المجالات الأخرى.[2]

---

[1] أ. ميمش سلمى، واقع الاستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2018، ص 317.

[2] المرجع السابق، ص 317-318.

الفرع الثاني: تطور الاستثمارات العربية البينية:

إستنادا لبيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015 عرفت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذبا واضحا خلال سنوات تلك الفترة حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشروعات والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعا خلال الفترة 2003-2006 قبل أن تتراجع مرة أخرى عام 2007 وخلال سنة 2008 وقبل ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية ارتفعت مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تتراجع عام 2009، ثم ارتفعت مجددا المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة، وبدأت تأثيرات الأحداث في الظهور مع الانخفاض المتتالي اعتبارا من عام 2013.

تاريخيا خلال الفترة 2003-2015 شهدت المؤشرات اتجاها عاما للنمو حيث ارتفع عدد المشروعات من 69 عام 2003 إلى 154 عام 2015 مع تحقيق رقم قياسي بلغ 342 مشروعا عام 2012، كما توافقت حركة تطور التكلفة الاستثمارية للمشروعات البينية مع عدد المشروعات حيث ارتفعت من 4 مليارات دولار عام 2003 إلى 13 مليار دولار عام 2015، وبقيمة تراكمية خلال ذلك الفترة تقدر بما يزيد على 10 مليار دولار.

الفرع الثالث: أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية المباشرة:

يرجع بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- الأسباب الداخلية: هناك عدة عوامل ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية منها:

- التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، وقد صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وذلك باختصار الإجراءات، سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء بعمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين، وما يحتاج المستثمر إلى معرفته على الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.
- إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تم مؤخرا تطوير المنطقة العربية بإطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها ببناء مدن اقتصادية متكاملة وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية من مطارات، طرق، موانئ وسكك خصوصا في أقطار الخليج.
- استكمال برامج الخوصصة: اتبعت العديد من الأقطار العربية برامج الخوصصة التي كان لها دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام المستثمرين العرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

[1] بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية العددلن، 69-70، شتاء وربيع 2001، ص 132-133.

- انخفاض العائدات على الاستثمارات خارج الأقطار العربية: يعتبر انخفاض معدل العائدات على الاستثمارات في الدول غير العربية خصوصا في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية، الأمر الذي يساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.
- التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خصوصا في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع أخرى بجواره، مثل قطاع الصناعات الأولية والخدماتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق المتعددة الجنسيات.
- التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية وذلك بتوسيع نشاط شركات الاتصال العربية داخل الأقطار العربية.
- التطور في مجال العقارات: أدت إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم كثيرا في زيادة الاستثمارات البينية في الدول العربية.

2- الأسباب الخارجية: يمكن حصر العوامل الخارجية التي ساهمت في تنامي الاستثمارات البينية فيما يلي:

- أحدث الحادي عشر من سبتمبر 2001: تغيرت مند دلك التاريخ نظرة الغرب إلى الأقطار العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الأقطار الغربية، الأمر الذي أدت إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجهها إلى الأقطار العربية وهو ما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.
- الطفرة النفطية: أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى البلدان المصدرة للنفط، خصوصا الأقطار الخليجية، واستثمارها في أقطار عربية أخرى.

المبحث الثاني: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية و دورها في تفعيل التكامل

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الدول العربية:

لا يزال نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب مع طموحاتها في رفع مستوى التنمية بها، أما الواقع الحالي للاستثمارات العربية البينية يبدو أنه يتميز بضآلة حجمه وتركزه على المجال الخدمي، بعيدا عن النشاطات الإنتاجية، مما يعني أنه لن يعمل على النهوض باقتصاديات الدول العربية ولن يخدم مصلحتها في التنمية.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 10% من 3, 44 مليار دولار سنة 2014 إلى 40 مليار دولار سنة 2015 وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96,3 مليار دولار سنة 2008.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته2,3 % من الإجمالي العالمي البالغ1,76 تريليون دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت بشكل كبير من 0,4 % عام 2000 إلى 6,6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3,2 % عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2015 نحو 3,5 %.

خلال العام 2015 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على نسبة تقارب 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة بنحو 11 مليار دولار مسجلة بذلك نسبة 5, 27 % تلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بقيمة 8,1 مليار دولار وبنسبة 20,4 % كما جاءت جمهورية مصر العربية بالمرتبة الثالثة بقيمة 6,9 مليارات دولار وبنسبة 17,3 % من الإجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 3,5 مليارات دولار مسجلا بذلك نسبة 8,7 % ثم المملكة المغربية بقيمة 3,2 مليارات دولار أي بنسبة 7,9 % وهذا ما يوضحه الجدول أدناه رقم 01 الذي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعامي 2014 و2015.

الجدول 01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (2015/2014)[1]

(الوحدة: مليون دولار)

البيانات / الدولة	التدفقات لسنة 2014	التدفقات لسنة 2015	النسبة من الإجمالي لسنة 2016 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10,823	10,979	27,5	156	1,44
السعودية	8,012	8,141	20,4	129	1,61
مصر	4,612	6,885	17,3	2,273	49,18
العراق	4,782	3,469	8,7	-1,313	-27,46
المغرب	3,561	3,162	7,9	-399	-11,20
لبنان	2,906	2,341	5,9	-585	-19,44
السودان	1,251	1,737	4,4	486	38,85
الأردن	2,009	1,275	3,2	-734	-36,54
قطر	1,040	1,071	2,7	31	2,98
تونس	1,069	1,002	2,5	-61	-5,74
سلطنة عمان	739	822	2,1	83	11,23
ليبيا	50	726	1,8	676	1352,00
الصومال	434	516	1,3	82	18,89
موريتانيا	500	495	1,2	-5	-1,00
الكويت	953	293	0,7	-660	-69,25
جيبوتي	153	124	0,3	-29	-18,95
فلسطين	160	120	0,3	-40	-25
الجزائر	1,507	-587	-1,5	-2,094	-138,95
اليمن	-1,787	-1,191	-3,0	596	-33,35
البحرين	1,519	-1,463	-3,7	-2,982	-196,31
سوريا	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	44,287	39,917	100,0	4,375	-9,87

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي، 2016.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي، 2016.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية قفزة بنسبة 95,60 % أي بمبلغ 14,5 مليار دولار عام 2014 إلى 28,4 مليار دولار عام 2015، وسجلت تدفقات الاستثمار الصادرة من الدول العربية ما نسبته 1,9 % من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، ومثلت كل من دولة الكويت، السعودية، الإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من الدول العربية مسجلة نسبة 85,3 % لعام 2015، حيث تصدرت دولة الإمارات القائمة بقيمة 9,3 مليارات دولار أي بنسبة بلغت 32,7 ، تلتها السعودية بقيمة 5,5 مليارات دولار وبنسبة 19,5 % ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5,4 مليارات دولار وبنسبة 19 % ثم بقية الدول الأخرى بقيم ونسب مختلفتين والجدول رقم 02 أدناه يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعامي 2014 و 2015.

الجدول 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) لعامي 2014و2015[1]

البيانات / الدولة	التدفقات لعام 2014	التدفقات لعام 2015	النسبة من الإجمالي العام 2015 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	**9,019**	**9,264**	**32,7**	**245**	**2,72**
السعودية	**5,396**	**5,520**	**19,5**	**124**	**2,30**
الكويت	**-10,468**	**5,407**	**19**	**15,875**	**-151,65**
قطر	**6,748**	**4,023**	**14,2**	**-2,725**	**-40,38**
ليبيا	**78**	**864**	**3**	**786**	**1007,69**
سلطنة عمان	**1,670**	**855**	**3**	**-815**	**-48,80**
المغرب	**436**	**649**	**2,3**	**213**	**48,85**
لبنان	**1,213**	**619**	**2,2**	**-594**	**-48,97**
البحرين	**-394**	**497**	**1,8**	**891**	**-36,77**
فلسطين	**188**	**185**	**0,7**	**-3**	**-1,60**
مصر	**253**	**182**	**0,7**	**-71**	**28,06**
العراق	**242**	**153**	**0,5**	**-89**	**-36,78**
الجزائر	**-18**	**103**	**0,12**	**121**	**-672,22**
تونس	**22**	**33**	**0,1**	**11**	**50,00**
موريتانيا	**30**	**15**	**0,05**	**-15**	**-50,00**
اليمن	**12**	**8**	**0,03**	**-4**	**-33,33**
الأردن	**83**	**1**	**0,0**	**-82**	**-98,80**
جيبوتي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
السودان	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
سورية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الصومال	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الإجمالي	**14,510**	**28,378**	**100**	**13,868**	**95,80**

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2016، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016 مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016، ص 79

[1] الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2016، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016 مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016، ص 79

الفرع الثالث: التدفقات الاستثمارية البينية المباشرة من واقع البيانات الرسمية للدول العربية:

يمكن توضيح التدفقات والأرصدة الاستثمارية البينية للدول العربية لسنة 2015 في الجدول الآتي:

الجدول 03: تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى 5 دول عربية بالمليون دولار سنة 2015.[1]

الوجهة / المصدر	الأردن	الجزائر	العراق	مصر	المغرب	الإجمالي
الأردن	**0,0**	**4,7**	**23,0**	**22,0**	**42,6**	**92,3**
الإمارات	**23,0**	**57,9**	**349,0**	**401,2**	**514,3**	**1,345,4**
البحرين	**107,1**	**0,0**	**0,0**	**193,7**	**0,0**	**300,8**
تونس	**0,0**	**3,7**	**0,0**	**6,7**	**2,5**	**12,9**
الجزائر	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
جيبوتي	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
السعودية	**17,6**	**0,0**	**0,0**	**284,4**	**253,2**	**555,2**
السودان	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,8**	**0,0**	**0,8**
سوريا	**17,9**	**7,4**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**25,3**
الصومال	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
العراق	**46,7**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**46,7**
سلطنة عمان	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**13,4**	**0,3**	**13,7**
فلسطين	**0,1**	**15,8**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**16,0**
قطر	**0,4**	**0,0**	**0,0**	**109,1**	**102,6**	**102,9**
الكويت	**42,9**	**0,0**	**9,0**	**129,6**	**46,1**	**227,6**
لبنان	**0,0**	**26,4**	**245,0**	**87**	**6,9**	**366,0**
ليبيا	**3,0**	**0,0**	**0,0**	**11,6**	**2,5**	**17,1**
مصر	**0,9**	**10,4**	**0,0**	**0,0**	**34,7**	**46,0**
المغرب	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
موريتانيا	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,5**	**0,5**
اليمن	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**2,5**	**0,4**	**2,9**
أخرى	**0,8**	**58,6**	**23,0**	**158,4**	**67,1**	**307,9**
الإجمالي	**260,4**	**184,8**	**626,0**	**1,2900**	**1,0310**	**3,387,6**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات، الكويت، التقرير السنوي 2016WWW.DHMAN.ORG

- الجدول رقم 03 يوضح أن الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب تعتبر أكثر الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمارات العربية المباشرة التي بلغ إجماليا خلال عام 2015 نحو 3388 مليون دولار، وتعتبر

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات، الكويت، التقرير السنوي 2016 WWW.DHMAN.ORG

الإمارات كأكبر مساهم في الاستثمارات العربية في تلك الدول لعام 2014 بقيمة 1345,4 مليون دولار وبحصة 38,7 % تلتها السعودية بحصة 16% ثم لبنان 10,5% ثم البحرين بـ 8,7 %.

يمكن توضيح حصص الدول الخمس المستقطبة لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة في الشكل الآتي:

الشكل 01: تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى 5 دول عربية لعام 2015. [1]

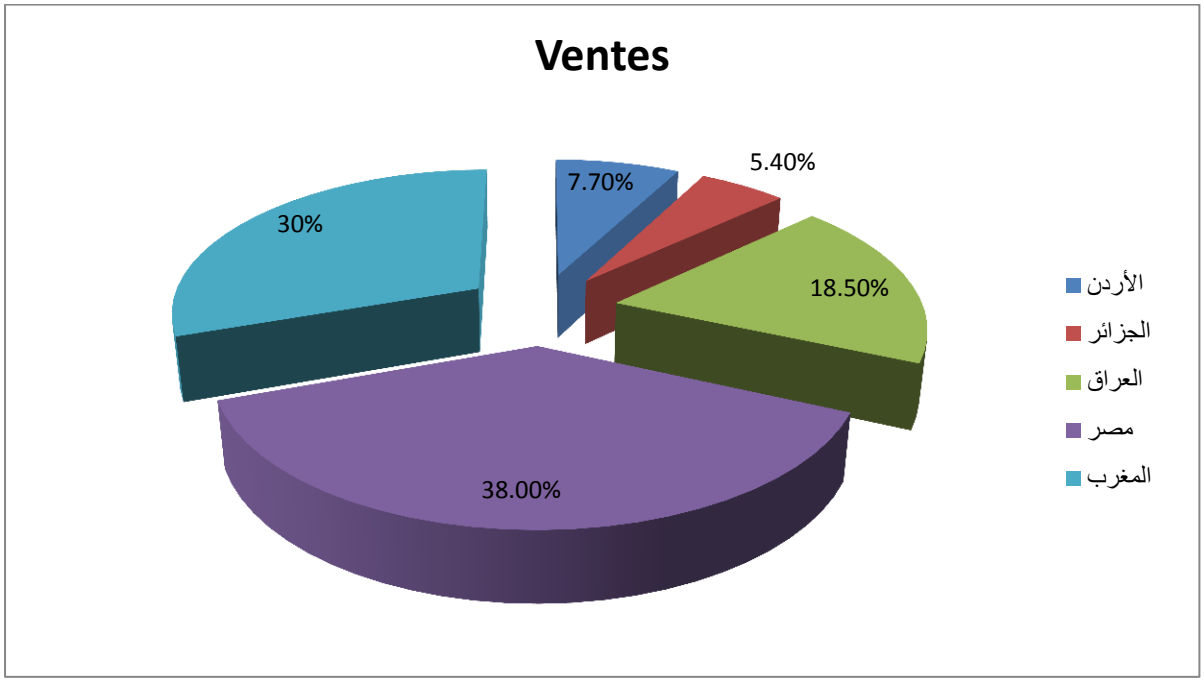

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016 WWW.DHA MAH.ORG

- يشير الشكل 01 إلى أن مصر استحوذت على 38 % من الاستثمارات العربية الواردة المرصودة من قبل الدول الخمس لعام 2015، تلتها المغرب بحصة بلغت 30,4، ثم العراق بحصة 18,5 % ثم الأردن 7,7 % وفي الأخير الجزائر بحصة 5,4 %.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016 WWW.DHA MAH.ORG

ويمكن توضيح التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية للدول الخمسة في الشكل الأتي:

الشكل 02: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية الواردة إلى 5 دول عربية لعام 2015.[1]

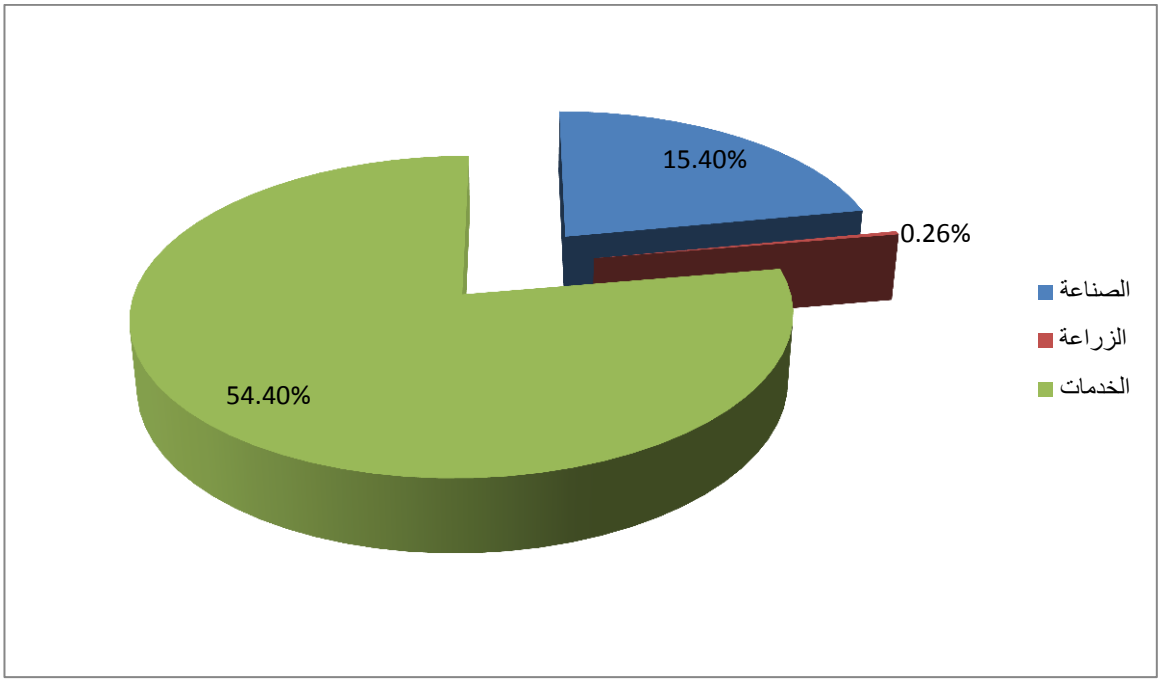

- يوضح الشكل 02 قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب، استحوذ قطاع الخدمات على 4, 84 % من التدفقات الاستثمارية العربية البينية لعام 2015، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 15,4 % وأخيرا قطاع الزراعة بحصة ضئيلة جدا 0,2 %.

❖ **عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية المباشرة:**

استنادا إلى بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر التي أعدتها الفاينا نشيال تايمز، يقدر عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و افريل 2016 حوالي 2416 مشروعا.

1- عدد الاستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المستقبلة:

يمكن توضيح إجمالي عدد الاستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المستقبلة في الشكل الآتي:

[1] المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، التقرير السنوي 2016 WWW.DHAMAH.ORG

الشكل 03: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات حسب الدول المستقبلة ما بين عام 2003 و أفريل 2016)[1]

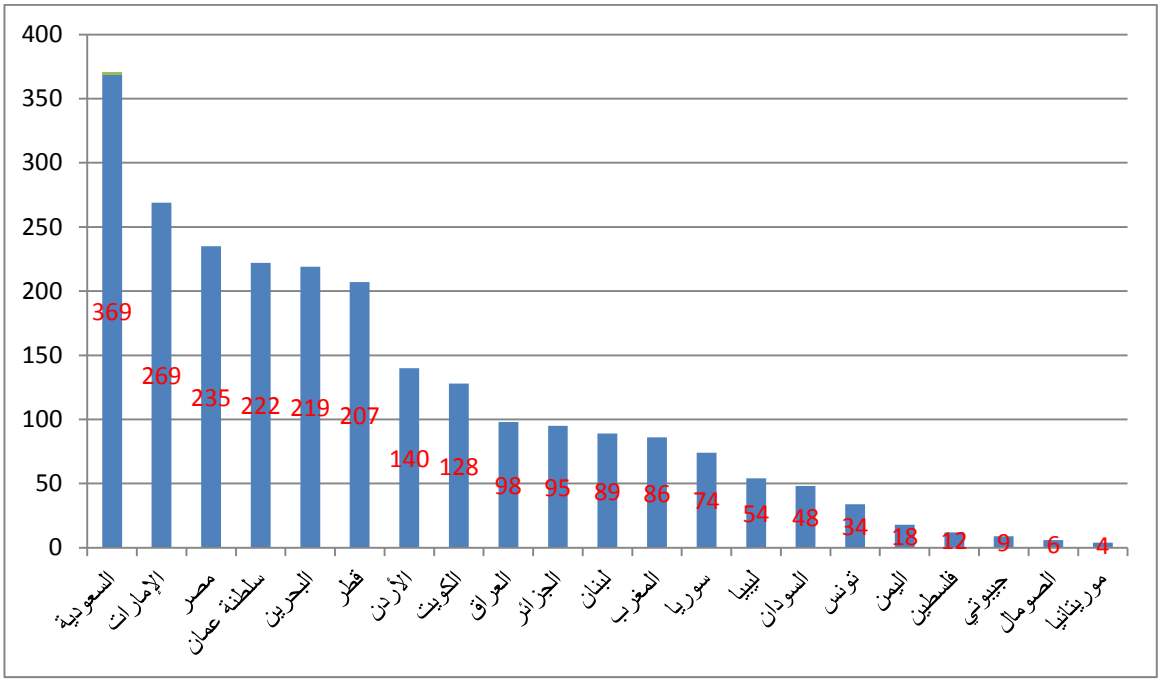

- الشكل 03 يوضح أن السعودية تصدرت قائمة الدول باستحواذها على 369 مشروع من إجمالي المشروعات أي حصة 3, 15 %، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 269 مشروع بحصة 11,2 % ثم مصر في المرتبة الثالثة بـ 235 مشروعا بحصة 92 % ثم البقية.

2- <u>عدد الاستثمارات العربية البينية المنفذة حسب الدول المصدرة:</u>

يمكن توضيح إجمالي عدد الاستثمارات العربية البينية المنفذة الدول المصدرة في الشكل الآتي:

[1] المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي، 2016 WWW.DHAMAH.ORG

الشكل04: إجمالي الاستثمارات العربية البينية المباشرة المنفذة (عدد المشروعات) حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 و أفريل 2016.[1]

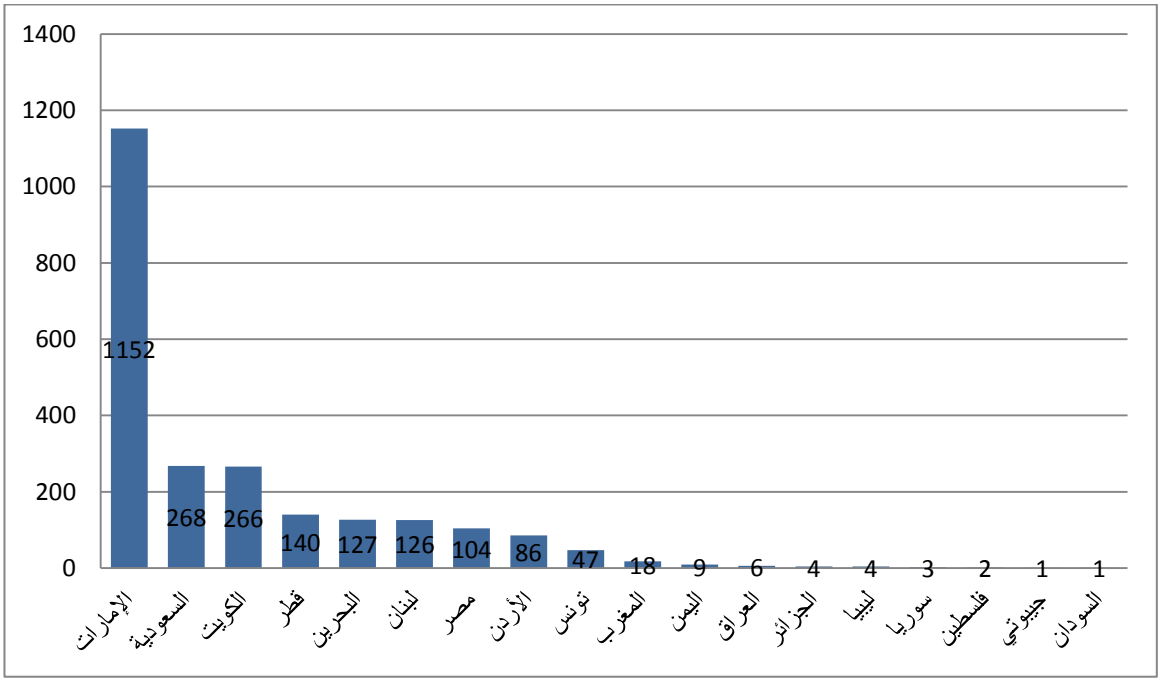

- الشكل 04 يوضح أن الإمارات تصدرت قائمة الدول باستحواذها على 1152 مشروعا من إجمالي المشاريع العربية بحصة 48,7 %، تلتها السعودية باستحواذها على 268 مشروعا بحصة 11,3 % ثم الكويت في المرتبة الثالثة بـ 266 مشروعا بحصة 11,3 % ثم قطر في الرتبة الرابعة بـ 140 مشروعا بحصة 5,9 % ثم بقية الدول.

الفرع الرابع: ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2015

أدرجت 16 دولة عربية من بين 109 دول ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2015 وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السوران، سلطنة عمان، قطر، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن وبالتالي استثنى المؤشر 6 دول عربية وهي ليبيا، الصحراء الغربية، فلسطين، سوريا، الصومال، وجيبوتي.

أما الدول العربية محل الدراسة فقد شمل المؤشر كل من الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، مصر، المغرب، واستثنيت ليبيا وسوريا بسبب غياب البيانات حول مؤشراتها، هذا المؤشر العام يمكن من التنبؤ بشأن الأداء المستقبلي للدول في مجال الاستثمار.

[1] المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، التقرير السنوي، 2016 WWW.DHAMAH.ORG

يرصد مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار أداء سبع مجموعات وترتيب الدول العربية ضمنها وهي منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، شرق آسيا والمحيط الهادي، أوروبا وآسيا الوسطى، المنطقة العربية، أمريكا اللاتينية والكاريبي، جنوب آسيا، إفريقيا، أما ترتيب مجموعة الدول العربية ضمن المؤشر العام لجاذبية الاستثمار موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (مؤشر القيمة ومتوسط الترتيب) سنة 2015.

الترتيب حسب قيمة المؤشر 2015	المجموعة الجغرافية	2015		2014		نسبة التغيير عن 2014%
		القيمة	متوسط الترتيب داخل المؤشر	القيمة	متوسط الترتيب داخل المؤشر	
01	منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	59,5	21	60,9	21	−2,22
02	شرق آسيا والمحيط الهادي	50,7	42	51,3	42	−1,11
03	أوروبا وآسيا الوسطى	47,4	48	46,9	49	1
04	المنطقة العربية	40,4	67	40,3	67	0,29
05	أمريكا اللاتينية والكاريبي	39,6	71	38,5	71	2,7
06	جنوب آسيا	35,2	84	34,9	80	1,01
07	إفريقيا	32,9	88	31	89	6,27

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت 20145، ص 35.

يتضح من خلال الجدول أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى سبع مجموعات في المؤشر العام لجاذبية الاستثمارات لسنة 2015 بمتوسط قيمة المؤشر 40,4 نقطة ومتوسط ترتيب الدول العربية داخل المجموعة بلغ 67 من بين 109 دول، وقد حلت في المرتبة الأولى ضمن ترتيب المجموعات دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم أغلب دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وأكبر الاقتصاديات في العالم، أما دول افريقيا فاحتلت المرتبة الأخيرة وقد تحسن آداء المنطقة العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في تقدير 2015 مقارنة بسنة 2014 بـ 0,1 نقطة.

أما ترتيب المجموعات العربية ضمن المؤشر العام لجاذبية الاستثمار موضع في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: أداء المجموعات العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2015.

الترتيب حسب قيمة مؤشر 2015	المجموعة الجغرافية	قيمة المؤشر 2014	قيمة المؤشر 2015	نسبة التغيير عن 2014%
01	دول الخليج العربي	50,4	49,9	−0,97
02	دول المشرق العربي	40,5	41,4	2,21
03	دول المغرب العربي	38,7	39,2	1,38
04	دول الأداء المنخفض	26,1	26,3	0,52

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 35.

على مستوى المجموعات العربية دول الخليج (السعودية الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الأداء في مؤشر الجاذبية بأفضل أداء عربي بقيمة 49,9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2015 حيث احتلت المرتبة الأولى من بين أربع مجموعات عربية بمستوى أداء جيد، وهذا نتيجة للاستقرار السياسي والأمني لدول الخليج العربي، وتطور سوقها المالي، كذلك الجهود المبذولة من طرف حكومات دول الخليج لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع الخدمات، وقد تراجع أداءها مقارنة بسنة 2014 بنسبة 0,97 % فيما حلت دول المشرق العربي (سوريا، مصر، لبنان) في المرتبة الثانية بقيمة 41,4 نقطة بمستوى أداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في المرتبة الثالثة بقيمة 39,2 نقطة وتبقى دول المغرب العربي أقل جاذبية للاستثمار، فبتونس تسببت الأوضاع الأمنية في تراجع جاذبيتها، أما في الجزائر يبقى قطاع المحروقات الوحيد الذي يستقطب الاستثمارات الأجنبية، رغم توفر العديد من الفرص الاستثمارية، كذلك يعتبر السوق المالي بدول المغرب العربي أقل تطورا مقارنة بدول الخليج العربي، أما في المرتبة الرابعة حلت دول الأداء المنخفض وهي (العراق، موريتانيا، اليمن، السودان بقيمة 26,3 نقطة بمستوى أداء ضعيف جدا وكانت الظروف السياسية والأمنية، وكذلك ضعف أدائها الاقتصادي وتصنيفها في المراتب الأخيرة في مختلف المؤشرات الفرعية المذكورة سابقا سببا في تسجيلها المرتبة الأخيرة في ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

أما أداء الدول العربية في المجموعات الثلاث المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أداء مجموعات الدول العربية في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2015.

الترتيب حسب قيمة المؤشر 2015	المجموعة الجغرافية	قيمة مؤشر ضمان		مجموعة المتطلبات الأساسية			العوامل الكامنة			العامل الخارجية		
		2014	2015	قيمة المؤشر		التغير عن 2014	قيمة المؤشر		التغير عن 2014	قيمة المؤشر		التغير عن 2014
				2014	2015		2014	2015		2014	2015	
01	دول الخليج العربي	50,4	49,9	60,4	61,2	1,72	58,4	58,5	−2,24	31,3	30	−8,05
02	دول المشرق العربي	40,5	41,4	49,2	49	−4,16	47	47,3	−2,18	24,9	26,7	1,81
03	دول المغرب العربي	38,7	39,2	52	52,3	−4,63	42,1	43,2	3,77	22,3	22,4	−2,22
04	دول الأداء المنخفض	26,1	26,3	38	39,8	−8,22	34	32,9	−1,19	10,4	11,6	−7,98
05	المتوسط العربي	40,3	40,4	51,1	51,9	−	47,1	47,1	−	23,2	23,3	−
06	المتوسط العالمي	45,7	45,7	56,8	57,4	−	50,8	50,9	−	30	29,7	−

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 35.

تبقى دول الخليج العربي تحتل المرتبة الأولى من بين المجموعات العربية الأربعة في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2015، قد جاء أداء الدول العربية مجتمعة في مؤشر العوامل الخارجية ضعيف جدا مقارنة بقيمة مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة.

إن ترتيب الدول العربية داخل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات تعد سببا في تسجيل قيمة تدفقات ضعيفة بين الدول العربية وتفضيل توجيه فوائضهم المالية إلى دول أكثر استقرار وأكثر جاذبية وتتمتع بمرونة قوانينها وتقدم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات كدول شرق آسيا ودول الاتحاد الأوروبي رغم ما تعانيه هذه الأخيرة من عدم استقرار في بيئتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي:

الفرع الأول: الخصائص الهيكلية والإقتصادية للدول العربية:

يمكن إبراز أهم خصائص الدول العربية فيما يلي:[1]

– مستوى الدخل الصافي يتراوح الدخل الصافي في الدول العربية من المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة جدا كما هو مبين في اليمن السودان وموريطانيا، حيث يتراوح ما بين 358 دولار أمريكي إلى 80000 دولار أمريكي و تصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا)

– المسافة: إن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كم من نواكشط غلى بغداد و تتقلص المساحة ما بين الدوحة و المنامة إلى 85 كلم و لكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها من اروبا و أسيا

– حجم السكان: يوجد دول دات حجم سكاني كبير مثل مصر ويصل عدد سكانها إلى أكثر من 70 مليون نسمة، و هناك دول صغيرة لا يتعدى سكانها المليون نسمة.

– البيئة الإستثمارية: إن مؤشر حرية الإستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الإقتصادية يبين أن للدول العربية بيئة إستثمارية مشددة خاصة في كل من قطر والإمارات، السعودية، لبنان، تونس، سوريا وليبيا وترتفع حرية الإستثمار في كل من المغرب وموريطانيا أما باقي الدول فيها مستوى متوسط.

– مستوى البنية التحتية: يرتبط مستوى البنية التحتية بمستوى التنمية و بالاستناد إلى مؤشر مركب مكون من 13 مؤشرا فرعيا، فإن دول الخليج لها أعلى مستوى ، وقد سجلت الإمارات أعلى مستوى بـ 67 نقطة بينما سجلت السودان 7.4 نقطة فقط .

– مستوى المؤسسات: إن مؤشر الإستثمار المأخوذ من قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر والذي يلخص مخاطر التأميم يوضح أن المخاطر محدودة في الدول العربية وترتفع فقط في كل من مصر وسوريا والسودان والعراق (مستوى اقل من 8 نقاطمن مجموع 12 نقطة).

– مجال الإستقطاب الأجنبي المباشر: إن أغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الإتفاقيات حول الإزدواج الضريبي كما لا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب على الإستثمارات الأجنبية وذلك في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للإتفاقيات الثنائية في مجال الإستثمار والضرائب لا زال محدودا حيث أنها تمثل سوى 45% و32% من إجمالي الإتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.

باستخدام مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي، فإن يتضح أن الدول العربية تتميز بما يلي:

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإستثمارات البينية العربية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 88 ، الكويت ديسمبر 2009، ص 8-9

- ضعف افطار المؤسسي الفعال.
- انتشار الفساد الإداري والبيروقراطية.
- انعدام الإستقرار السياسي.
- تعكس هذه المؤشرات التصور القائم عن المنطقة حيث تظهر أنها منطقة مخاطر لا ترقى لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتتميز الدول الخليجية مع الردن و تونس بالتحسن النسبي كما بينت الدراسات النظرية أن للمؤسسات دور في ترقية الإستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أن الدراسات التجريبية بينت أن هذه القضية ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييد هذه الأطروحة وإذا كانت التحليلات وضحت أن افستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى المسافة المؤسسية أي كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قل افستثمار ومنه ارتفاع نفقات الإستثمارات البينية عربيا والتي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية أي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

الفرع الثاني: أسباب ضعف الإستثمارات العربية البينية ومقترحات تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها في المنطقة العربية.

أولا: أسباب ضعف الإستثمارات العربية البينية:

على الرغم من الجهود التي تبدلها الدول العربية لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية فإن نصيب الدول العربية من هذه الإستثمارات على مستوى العالم مازال ضئيلا وتعد المنطقة العربية من اقل دول العالم قدرة على جدب الإستثمارات الأجنبية، كما أن الإستثمارات العربية البنية تعد ضئيلة مقارنة بالإستثمارات العربية في الخارج إضافة إلى ذلك فإن الدول العربية مازالت تصنف في فئة الدول الطاردة لإستثمارات مواطنيها فالإستثمارات العربية خارج الوطن العربي كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة.[1]

مازالت ظاهرة هجرة راس المال العربي وعدم عودتها في تزايد مستمر مما سبب نزيف في الإقتصاديات العربية بالرغم من الجهود الترويجية المبدولة وحاجة الأسواق العربية إلى هذه الأموال، مما يستدعي الحديث عن الأسباب التي تكمن وراء هجرة الأموال العربية وضآلة الإستثمارات البينية، حيث يعود هذا لجملة من المعوقات والمشاكل التي تحد من حركة انتقال رؤوس الأموال العربية وتوطينها مما يستدعي تحديد هذه العوائق ووضع الحلول الممكنة لها وهذه المعوقات هي:

1- افتقاد البنية التحتية: نجد هذه المعوقات في الحاجز البنيوي المتمثل في عدم كفاءة هيكل البنى الأساسية وصعوبة الإتصالات، فالعديد من الدول العربية تفتقد إلى البنية التحتية اللازمة للإستثمار من كهرباء ومياه

[1] ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو و ضرورة تفعيل الإستثمارات العربية البينية، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2015. ص 156

وطرق وجسور وأسطول للنقل البحري و الجوي...، وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الإستثمار فلحد الآن لا توجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي مما يضطر المستثمر لتصدير منتجاته إما في طائرات مدنية او التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات، فإذا قارنا مشكلات النقل التي تواجه المستثمر العربي بحالة النقل في الدول الجادبة للإستثمار، وجدنا تلك الدول تمتلك أساطيل عملاقة للنقل والشحن الجوي و البحري وتشجع مستثمريها ومصدريها بشتى الطرق على استخدامها وتتنافس شركات النقل في تقديم أرخص العروض لعمليات النقل، الأمر الذي يغري المستثمرين باستثمار اموالهم في تلك الدول.

2- افتقاد السياسات النقدية: من المشاكل التي حائلا أمام عودة الإستثمارات العربية في الخارج السياسات النقدية في العديد من الدول العربية والتي تحتاج إلى اعادة النظر خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة، إذ يتسبب هذا في ارتفاع تكلفة التشغيل والحد من التوسعات المستقبلية، كما قد تتسبب في تحول الإستثمارات المباشرة إلى استثمارات غير مباشرة، هذه الأخيرة من الممكن أن تتحول إلى استثمارات قصيرة الأجل مما يرفع من المخاطرة بالنسبة للإقتصاد القومي إذا اعتمد عليها.[1]

3- افتقاد الشفافية: يشعر المستثمرين العرب بحاجتهم إلى الشفافية ووضوح الرؤى لدى الحكومات العربية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الإجتماعية والإقتصادية وقوانين العمل، والمقصود بالشفافية هنا هو الشعور بأن التنافس الشريف ونظافة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة واستغلال النفوذ هي السبيل لخروج المشروع الإستثماري إلى الوجود وظهور نتائجه الإقتصادية، أما وضوح الرؤية فتتمثل في أن تحدد الحكومات أهدافها وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي تريد تشجيعها لخدمة خطط التنمية لديها. وأن تتسم قراراتها بدقة الصياغة والوضوح ليسهل تنفيذها إن سبب تردد رجال الأعمال العرب عن الإستثمار في الوطن العربي سببه حالة عدم اليقين التي تتصف بها السوق العربية، كذلك محدودية التجهيزات الأساسية في بعض الدول العربية وهو أحد أسباب خروج رؤوس الأموال من المنطقة العربية وقد يخرج هذا عن إرادة حكومات تلك الدول عندما يكون سبب ذلك قلة الموارد المالية وضخامة الإحتياجات الرأسمالية لمثل تلك المشاريع، إلا أن هناك معوقات أهم تقع ضمن سلطات الجهات المعنية بتشجيع الإستثمار في الدول العربية ومثال ذلك عدم مواقف بعض الحكومات من الإستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسات الإقتصادية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الإستثمار وتعدد أسعار صرف العملة وكذلك القيود المفروضة على الصادرات والواردات.[2]

4- عدم الاستقرار السياسي وتأثير مختلف الأحداث الأمنية على جاذبية مناخ الإستثمار في العديد من الدول العربية أهمها تونس، مصر، ليبيا، سوريا، العراق، السودان.

[1] محمد محمد أحمد السويلم، الإستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، منشأة المعارف الإسكندرية 2009، ص 188

[2] محمد محمد أحمد السويلم، المرجع السابق ص 189

5- تصنيف أغلبية الدول العربية في مؤخرة ترتيب الدول في مؤشرات جاذبية الإستثمار العالمية، مما يعجل بخروج استثمارات مواطنيها و هروب المستثمرين الأجانب وتفضيلهم وجهات أكثر استقرارا.

6- افتقاد الإستقرار التشريعي : يقف قصور التشريعات المتعلقة بالإستثمار كأحد العوائق الرئيسية للتدفقات الرأسمالية بل وفي أحيان كثيرة عدم وضوح نصوصها ومما تتسم به تشريعات الإستثمار في بعض الدول العربية كونها غير مستقرة بسبب ما يدخل عليها من تعديلات متوالية تخلق شعورا بعدم الإطمئنان لدى المستثمرين بغض النظر عن أسباب التعديلات.[1]

ثانيا: مقترحات لتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية و استثمارها في المنطقة العربية

تحتاج الدول العربية إلى خطوات جريئة وتعاون إقتصادي فرضه التقارب الثقافي والديني بين مختلف الشعوب العربية للوصول إلى الهداف المرجوة وإعادة الثقة في الإقتصاديات العربية و بالتالي تشجيع توطين رؤوس الأموال العربية و الإستفادة منها محليا و هذا من خلال.[2]

1- الدعوة إلى تقديم حوافز إضافية مدروسة للمشروعات الإستثمارية.

2- الحاجة إلى إعادة النظر في تشريعات الإستثمار على فترات زمنية بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملية و ما يستجد من متغيرات، مع اشراك الأطراف ذات العلاقة من ممثلي الأجهزة الرسمية والشعبية والمستثمرين في دراسة و مناقشة تلك التشريعات

3- ضرورة توفير الرعاية اللازمة للمشروعات الإستثمارية العربية في كافة مراحلها بدءا من مرحلة الإتصالات الأولية واستقبال المستثمرين مرورا بمراحل التأسيس والتنفيد والتشغيل وأولى مظاهر هذه الرعاية تتمثل في وفاء الدولة المضيفة بالتزاماتها اتجاه المشاريع الإستثمارية.

4- النظر في توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الإستثمارية العربية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة، وخاصة في السنوات الأولى من تشغيل المشاريع .

5- أهمية تحقيق الإنسجام في معاملة المستثمرين من الناحيتين القانونية والمؤسسية إذ ليست العبرة في سن القوانين الملائمة وإنشاء المؤسسات المختصة وإنما ايضا في التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات بما ينسجم مع غايات الدولة في تشجيع وجدب الإستثمارات.

6- الدعوة إلى دراسة سبل تطوير الأسواق المالية العربية ودراسة امكانيات فتحها على بعضها البعض والربط فيما بينها بما يساهم في زيادة تدفق الإستثمارات العربية البينية من خلال توفير الإحتياجات التمويلية متوسطة و طويلة الأجل للمشاريع الإستثمارية العربية.

7- إن وجود أجهزة مشرفة على الإستثمار في عدد من الدول العربية يدل على الأهمية التي توليها تلك الدول لمساعدة المستثمر وترشيد التعامل معه، ومن الأهمية التأكيد على الدور والمسؤولية الكبيرين لهده الأجهزة والدعوة إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها وذلك بالعمل على استكشاف وتحديد الفرص الإستثمارية

[1] ليندة رزقي، مرجع سبق دكره ص ص 157، 158

[2] سليمان المندري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي القاهرة 1999 ، ص،ص 125، 126

المتاحة وآفاقها بدراسات أولية للجدوى والسعي للقيام بالترويج المناسب لها في أوساط المستثمرين وكذلك توفير البيانات الدقيقة والمتكاملة وإنشاء شبكة للمعلومات لتزويد المستثمرين بما يهمهم من معلومات و بيانات تساعد في اجراء دراسات الجدوى واتخاد القرارات، كما يتطلب من أجهزة الإستثمار أن تقوم بإبلاغ المستثمرين بحقيقة الأوضاع والظروف القائمة بما يساعدهم على إتخاد القرار الإستثماري الصحيح و دعوة تلك الأجهزة إلى متابعة المشاريع الإستثمارية العربية والتعرف على مشاكلها ومطالبها.

الفرع الثالث: مناخ الإستثمار و جهود الدول العربية في مجال تحسينه:

- **تعريف المناخ الاستثماري:**

يقصد بمناخ الاستثمار أنه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشر على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.[1]

كما يمكن تعريف المناخ الاستثماري "بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.[2]

كما يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا.[3]

- **جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار:**

من المعروف أن من أهم أسباب هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل الجهود التي بدلت لتحسينه، ومن الحديث عن استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء المناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حاله غير ذي جدوى ما لم يتم بذل جهود إضافية اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحسين هذا المناخ تحسينا حقيقيا، يؤدي إلى دفع

[1] صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 13.

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34.

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2015، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 59.

عجلة النمو الاقتصادي في وطننا العربي وإلا تحولت رؤوس الأموال العائدة إلى مجرد إيداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإعادة إيداعها وتوظيفها في المصارف الأجنبية.[1]

وتلك المشاهدة لم تكن خافية على الكثير من الدول العربية وهو الأمر الذي دفع بتلك الدول إلى العمل على استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية في الخارج، أو على الأقل استعادة جزء منها سواء كانت في صورة استثمارات مباشرة في مشروعات اقتصادية أجنبية أو متعددة الجنسيات أو في صورة استثمارات مالية غير مباشرة بمختلف الطرق والوسائل والسياسات الجاذبة وذلك عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول نظرا لحاجة النظام الاقتصادي العربي على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات ومن الجهود التي بدلت لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية نجد الآتي:

– لقد سلكت العديد من الدول العربية توجها ملاحظا في مجال تطوير أجهزتها المسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها، والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع البلد المضيف، إضافة غلى اهتمام عدد من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

– كما اتجهت العديد من الدول العربية لاستكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الاستثمار الأجنبي فيها وبصفة خاصة الاستثمارات العربية البينية، وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو الحجز، إلا إذ تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي، كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الاستثمار إلى الخارج.[2]

– كما نصت تلك القوانين والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال، كذلك إعادة تصدير برأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

– وقد حددت أيضا تطور نموذجي بارز في سن التشريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة مثل إصدار قوانين التأجير التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال وتنظيم التجارة الالكترونية، وما زالت معظم الدول العربية مستثمرة في بذل المزيد من الجهود التشريعية والإدارية والتنظيمية بهدف تحسن مناخ الاستثمار فيها وجعله تنافسيا في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، كما يتم في هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية والجمركية، والنظم المتعلقة بالمناطق الحرة، وبالإضافة إلى التطوير الذي حدث في سن التشريعات على النحو المشار إليه، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي ومن جهة أخرى وفي إطار استخدام تقنية المعلومات ترويج الاستثمارات ، اتجهت الدول العربية مؤخرا غلى إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على الشبكة العالمية (الانترنت) تعرض فيها مناخ الاستثمار المتوافر فيها.

[1] بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية، "الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص 78–79.

[2] المرجع السابق، ص 79.

الفرع الرابع: آليات تنشيط الإستثمارات العربية البينية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي:

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولا من إرادة سياسة عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الاستثمارات وتشغيلها وتوسيع الطاقة الاستيعابية التي تدفع نحو المزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أو علاقات تعاون وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك بالإضافة إلى آليات أخرى تتصل بما سبق وأهمها:[1]

1- اعتماد استراتيجيات ائتمانية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محليا بدلا من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصا منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلا من تمركزها في الميزانيات العمومية للحكومات.

2- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصا من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3- الاستمرار في تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب نفس الحوافز التي يمنحها كل قطر لرعاياه بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

4- ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيا، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك، باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور.

[1] منصوري الزيل، "دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي ،"الواقع والآفاق" جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر 19/17 أفريل 2007، ص 220-221.

5- إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال اشتراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المنابر.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى مدى مساهمة الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، حيث يعتبر الاستثمار البيني العربي كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وهو عنصر مهم بالنسبة له، حيث ان الدول العربية بدلت جهودا كبيرة وما زالت تبدلها لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، إلا أن ذلك لم يكن له انعكاسات ايجابية تعكس زيادة الاستثمارات العربية البينية في ظل حقيقة تتسم بهجرة الأموال العربية إلى الخارج، ففي الوقت الذي نسجل فيه ضعف التدفقات المالية العربية في الاستثمارات داخلها، كانت هناك المليارات من الدولارات تهجر المنطقة العربية، لتستقر في الدول الغربية وذلك راجع لمعوقات مرتبطة بالدول العربية.

خاتمة

خاتمة:

حاولت الدول العربية إيجاد موقع لها في عالم يعيش سباقا نحو التكتلات والإتحادات من خلال التكمل الإقتصادي العربي، فبالرغم من الجهود و المحاولات العديدة للتكامل في ايطار الجامعة العربية و خارجها ، وطول مسيرته تواصل في تعزيز و تقوية مقومات التكامل الإقتصادي العربي (مقومات بشرية، مالية ، طبيعية)

و تدليل العراقيل التي تقف حائلا أمام تحقيقه إمانا منها بما يحققه من تنمية شاملة مستدامة و رفاهية لدولها و ضمان امنها و هدا لا يتحقق إلا بزيادة الإستثمارات وحجم المبادلات التجارية ، توسيع مناطقها ، انشاء أسواق وبنوك موحدة، بالإضافة غلى توحيد العملة النقدية التي من شأنها إثراء عملية التكامل الإقتصادي العربي .

لا ننفي المجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع وتحفيز الإستثمارات العربية البنية ، لكن التجربة العربية في مجال الإستثمار لا زالت في بدايتها إدا نظرنا إلى حجم الإستثمارات العربية مقارنة بالإستثمارات الأجنبية، فالمشاريع المسطرة و المنجزة لا تعبر عن التكامل الإقتصادي العربي المراد، كما أن الكيفيات و الوسائل المتوفرة غير متوازنة وغير متكافئة وهذا راجع إلى الإختلاف والتباين في الأنظمة السياسية (الحكم) والسياسات الإقتصادية المنتهجة، ولمواجهتنا لتلك التحديات وجب عليها توحيد جهودها لخلق تكامل اقتصادي عربي من خلال الإقتداء بتجارب الدول التي سبقتها، في مشروعات الوحدة والتكاملات الإقتصادية العملاقة والتي اثبتت نجاحا متميزا ومكاسب تعجز الدول و هي منفردة على تحقيقها .

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أصبح التكامل الإقتصادي العربي في الوقت الحالي ضرورة حتمية تمليها الظروف الإقتصادية الدولية الراهنة و تملك الدول العربية مقومات هائلة لأجل إقامته ، لم يمتلكها الإتحاد الأروبي ، ورغم هذا مازالت الدول العربية لحد الأن لم تحقق وحدتها الإقتصادية .
2- التكامل الإقتصادي يعتبر إطار متميز من العمل يوسع افق النشاط الإقتصادي و ينسقه و ينشط العمل الإقتصادي على صعيد المنطقة الإقليمية المتكاملة ، بحيث تتضاعف الفرص العمل وتتضاعق امكانيات النمو و تندمج المصالح الإقتصادية للدول الأعضاء بما يحقق رفاهيتها دون تمييز.
3- إن الإستثمارات العربية البينية تمثل الحلقة الرئيسية التي تلتقي عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل الإقتصادي العربي و سوف تؤدي إلى تعزيز مسار التكامل العربي سيما من خلال تحقيق تشابك في مصالح اقتصادية بين دول عربية بقطاعيها العام و الخاص . الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بينها، تؤدي إلى تقديم المصالح الإقتصادية على الخلافات السياسية

4- إن مناخ الإستثمار الغير ملائم فيما بين الدول العربية يشكل إعاقة في تفعيل هذا الإستثمار و قد ثبت ذلك من خلال الإحصاءات المقدمة في البحث ، والتي تظهر اتجاه الأموال العربية إلى دول عربية على حساب الإستثمار في الدول العربية ، و يفسر ذلك لعدم ملائمة مناخ الإستثمار في هذه الأخيرة .

5- تعاني الإستثمارات العربية البينية جملة من العوائق التي تحول دون تناميها وتعزيز دورها في مسيرة التكامل الإقتصادي بين الدول العربية ، وأهم هذه العوائق عدم الإستقرار السياسي و افقتصادي ، و تغليب ما هو داتي " خلافات سياسية" على ماهو موضوعي " مصالح اقتصادية"

6- لازال نصيب الدول العربية من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب مع طموحاتها في رفع مستو التنمية بها، أما الواقع الحالي للإستثمارات في الدول العربية اتضح أنها معتبرة لأن عدد الدول المشاركة قليل مقارنة بمشاركة جميع الدول العربية

7- محدودية إستفادة من مصادر التمويل العربية و اللجوء لمصادر التمويل الخارجية .

- من خلال نتائج سابقة يتضح لنا جليا أنه فعلا الاستثمارات العربية البينية هي عبارة عن أداة للتكامل الإقتصادي العربي .

التوصيات و المقترحات:

1- تعظيم مجالات الإستثمار الداخلي لبناء قاعدة انتاجية عربية كبيرة بترسيخ الأموال العربية في المنطقة .

2- الإستمرار في بناء شركات و تكتلات إقليمية عربية من خلال ابرام المزيد من ألإتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف و الإقليمية .

3- لابد من التفكير جديا والبحث في امكانيات التوفير للشروط الضرورية للإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العربية ، وامكانية الحصول التكنولوجيا المناسبة بأقل السعار قصد التخفيض من تكاليف الإنتاج واحداث تحسينة في النويعية .

4- تحسين المكونات الإقتصادية و مناخ الإستثمار على المستويين الداخلي و الخارجي.

5- توفير مصادر عربية لتمويل هذه الإستثمارات .

6- ارساء و تعميق فكرة التكامل بين الدول العربية عن طريق التربية و التعليم لتنشأة جيل عربي واعي مستنير مؤمن بالله مخلص للوكن العربي ، يثق بنفسه و أمته، متسلحين بالعلم و الخلق كي يسهموا في تطوير المجتمع العربي و انجاح فكرة التكامل العربي.

7- تسهيل و تيسير اجراءات تمويل المشروعات من البنوك و اسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات تمويل خاصة، و الدولية في العالم .

8- وضع خطط و استراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة جدب الإستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة من هيئة تشريعية اقتصادية اجتماعي و قصد ضمان تأهل و تطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجدب الإستثمارات .

9- تكثيف الجهود المبدولة في مجال تحديث و تطوير تشريعات و نضم و اجراءات. و كدلك اصلاح النظام القضائي و ارساء قواعد الحماية لحقوق الملكية الفكرة و المادية و توفير الحماية القانونية بين المستثمرين العرب و اتباع افضل الممارسات الدولية في فض النزاعات الدولية

10- تعزيز الإستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تنحسين بيئة أداء الأعمال وهذا من أجل تحقيق تكامل اقتصادي عربي.

آفاق الدراسة:

ورغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث إلى أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن ان تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح ابواب وأفاق للبحث العلمي يمكن ان ندكر أهمها كالتالي:

1- التكتلات الإقليمية العربية ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي.
2- مستقبل الإستثمارات العربية في دور التوترات الراهنة في المنطقة العربية.
3- دور المشروعات الزراعية العربية المشتركة في تفعيل مسيرات التكامل الإقتصادي العربي.
4- التحديات التي تواجه التكامل الإقتصادي العربي.

مراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب باللغة العربية

1. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، عربية للطباعة والنشر، مكتبة منذوبي، القاهرة 2002.
2. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004-2005.
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر 2008،
4. جيل برتان، الاستثمار الدولي- ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت 1970.
5. جيل برنان، ترجمة علي مقلد، "الاستثمار الدولي"، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية 1982.
6. حربي عويقات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، التحديات، الفرص، النفاق، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009.
7. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا مجلس جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.
8. حسين عمر، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الثانية 1978.
9. خزعل البرماني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، بغداد 1978.
10. دريد محمد السمراني، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006،
11. سليمان المندري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي القاهرة 1999
12. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 2001.
13. شدا جمال الخطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
14. صبحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010.
15. صلاح الدين السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، عالم الكتاب، القاهرة 2003م.
16. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل فب الألفية الثالثة، الطبعة الأولى.

17. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مكتبة العربي الحديث، الاسكندرية، سنة 1988، الطبعة الأولى.
18. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
19. عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شبان الجامعة، بدون طبعة، مصر 2003.
20. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية2001.
21. عبد السلام الادريسي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، بغداد 1985.
22. عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر 01-2009 .
23. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
24. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.
25. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق، الأردن 2001.
26. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1988.
27. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، مصر 1984.
28. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2011.
29. محمد بلقاسم بهلول، "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
30. محمد صالح جابر، "الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية"، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1981.
31. محمد عبد العزيز عبد الله عيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى 2005،
32. محمد عفر عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1999.
33. محمد محمد أحمد السويلم، الإستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، منشأة المعارف الإسكندرية 2009،
34. مروان شموط و د.كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر 2008.

35. المنعم السيد علي، "مدخل في علم الاقتصاد"، مبادئ الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني،
36. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2007.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Bela balassa, the theory of economic integration, richard DTruinInc, Homeuosd illions, 1961.
2. Gurnal Myrbal, Tnternational Economy problems and prospects, AHarper international student reprint Harger and rou weather Hill 1964,.
3. OCDE, définition des références détailles des investissements, internationaux, paris 1983,
4. UNCTAD (world investement report 2004, the shift towcrds services) generva and new york, 2004,

الرسائل الجامعية:

1. بونقاب مختار، زواويد لزهاري،"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ISNM:2543-3911، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.
2. حنان بالراشد، دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي2015/2014.
3. حنان خالد حنش عيساوي، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة: سوق العراق للأوراق المالية وسوق عمان نموذجا)، مدكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق 2016.
4. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة 2005.
5. سحنون فاريوق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم إ وعلوم التسيير 2009-2010.
6. سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزار 2009/2008.
7. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

8. عبد الرزاق حمد حسين، د. عامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان العربية (الهند حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الغدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1) 2012.
9. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2015، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008.
10. فرج شعبان، التجارة والاستثمار كمذخلين للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، تخصص نقود مالية، 2005.
11. فلاق علي و أ.باصور محمد، "الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة المدية، أفريل 2015.
12. المختار رزان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية ودراسة حالة الإتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012.
13. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2005-2006.
14. منور أبو سرير و د.علبان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. عدد2، المركز الجامعي بخميس مليانة.
15. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010 ، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس. تخصص فلسفة علوم بحوث العلميات، 2012.
16. وهيبة مشدان، أثر التغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005.

المجلات والملتقيات والمداخلات:

أ. ميمش سلمى، واقع الاستثمارات البينية المباشرة في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2018.
1. بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية، "الواقع والآفاق"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010.
2. عبد العزيز عجيمة، فصول الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت 1988.
3. فضيلة جنوحات، "تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 09/08 ماي 2004.

4. مجموعة باحثين، واقع الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي، ندوة الفكر العربي نفذتها جمعية البحوث والدراسات في إتحاد الكتاب العربي، سلسلة الدراسات 2011,5، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق 2010/12/14.
5. محمد الحمصي، خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربيةن بيروت 1989،
6. مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي، العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012.
7. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإستثمارات البينية العربية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 88 ، الكويت ديسمبر 2009.
8. منصوري الزيل، "دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي ،"الواقع والآفاق" جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر 19/17 أفريل 2007، و 9 ماي 2004، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
9. ونوغي فتيحة، لرغد فريدة، "التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
10. يوكساني رشيد ودبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة.